INTOSAI

الدولية

المجـــــــلة

للتدقيق الحكومي

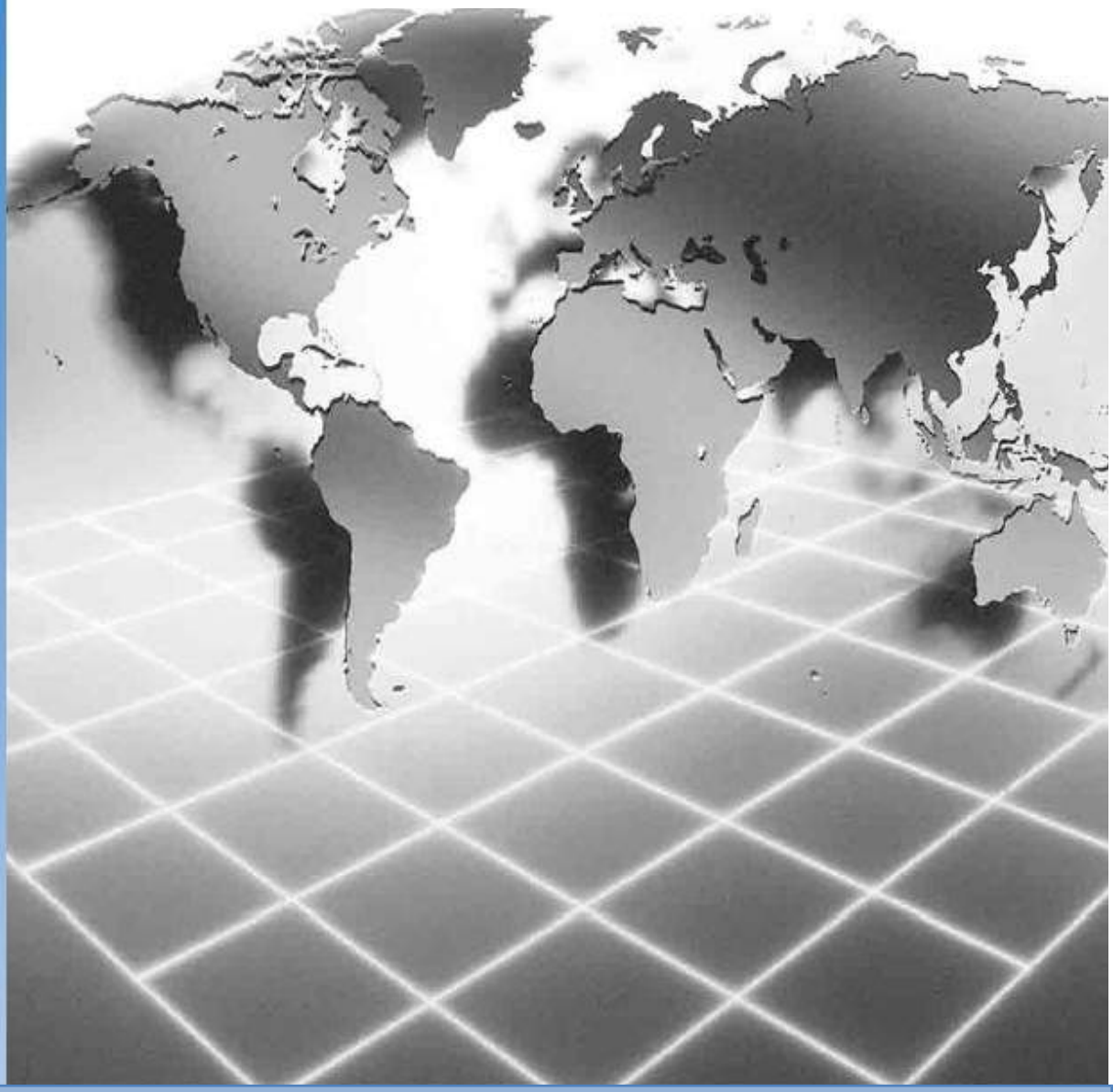

July 2014 تموز 2014

يوليو 2014

المجلد 41، العدد 3

هيئة التحرير

جوزيف موزر، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا.
مايكل فيرغسون، المدقق العام، كندا.
عبد القادر ازقلي ، رئيس أول ، لدائرة الحسابات، تونس.
جين دودارو ، المراقب العام وكالة ، الولايات المتحدة الأميركية.
اديلينا غونزالز، مراقب عام ،فنزويلا.

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
هيلين هيسنغ (الولايات المتحدة).

رئيس التحرير
موريل فورستر (الولايات المتحدة).

مساعدو رئيس التحرير
امي كوندرا(الولايات المتحدة).
ميلاني باباسيان(الولايات المتحدة)

المحررون المساعدون
مكتب المدقق العام (كندا).
جاكبانز سينغ (اسوساي-الهند).
باتريك زاجيني (باساي- ياب - مايكرونيسيا).
أمانة منظمة الكاروساي (سانت لوسيا).
الأمانة العامة للأوروساي (اسبانيا).
خميس حسني (تونس).
باسيلو خواريجوي (فنزويلا).
الأمانة العامة للانتوساي (النمسا).
مكتب مسائلة الحكومة (الولايات المتحدة).

الإدارة
سابرينا تشايس (الولايات المتحدة).
بول ميلر (الولايات المتحدة)

أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة الانتوساي
لو جي ، الرئيس,جمهورية الصين الشعبية
د. حارب سعيد الاميمي ، النائب الأول، الامارات العربية المتحدة
د.أسامة جعفر فقيه نائب الرئيس الثاني،المملكة العربية السعودية
د.جوزيف موسر،السكرتير العام،أستراليا
تيرنس باستيان بهاماس
د. كارلوس رامون بولت ، الاكوادور
هشام جنينة،جمهورية مصر العربية
جيبرت نولاكيا ، جمهورية الغابون
تيريكو كواتو ،جمهورية اليابان
جوان مانيول بورتال مارتنيز ، جمورية المكسيك
لين بروفوست ،نيوزيلندا
جورجن كوسمو ، النرويج
رنا محمد اختار بولند ،جمهورية باكستان الاسلامية
كرزيستوف كوياتكوسكس ،الجمهورية البولندية
تاتيانا،اي،كوليكوفا، جمهورية روسيا الاتحادية
كيمي ماكويتو، جنوب افريقيا
جين ،ايل، دودارو ،الولايات المتحدة الامريكية
درا اديلينا كونزاليز، فنزويلا

الدولية

المجـــــلة
للتدقيـــق الحكومـــي

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لسان حال المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (أنتوساي) على أساس ربع سنوي في أشهر يناير(كانون ثاني)، أبريل(نيسان)، يوليو(تموز)، أكتوبر(تشرين أول)، باللغات العربية، والانكليزية، والفرنسية، والألمانية، والاسبانية. وقد تم تخصيص هذه المجلة التي تمثل الجهاز الرسمي للانتوساي لتحسين مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها. إن الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.
للاشتراك بالمقالات والتقارير الخاصة ومفردات الأخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب مسائلة الحكومة على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
G Street N.W. Room 7814 441
,Washington D.C. 20548
USA
phone:202 512 4707
Fax: 2025124021
e-mail: *intosiajournal@gao.gov*

نظرا للدور الذي تنهض به المجلة كوسيلة تعليمية فان المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة. هذا و نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية نواح نظرية من الرقابة.

توزع المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول على نسخة الكترونية من المجلة من موقع الانتوساي التالي عن طريق شبكة الانترنت :

www.intosai.org أو على موقع المجلة *intosaijournal@gao.gov*.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي يصدره المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين وتدرج في سجلات الإدارة وتنشر ملخصات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

Anbar Management Services, Wembley,
England, and University Microfilm
,International, Ann Arbor. Michigan
U.S.A

المحتويات

المقال الافتتاحي 2

اخبار موجزة 8

تدقيق تقنية المعلومات لمشروع الصحة الالكترونية لجمهورية سلوفينيا..... 51

"جنباً الى جنب مع المواطنين": التجارب الكورية حول التدقيق التشاركي..... 19

المؤتمر الثاني والعشرون للمدققين العامين لدول الكومنولث..... 24

اخر مستجدات التعاون بين الانتوساي والدول المانحة ..... 29 ...

من داخل الانتوساي..... 33

اخر مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي..... 43

مفكرة الانتوساي..... 49

لجنة بناء القدرات تواصل مسيرة تطوير قدرات منظمة الانتوساي

بقلم: ثيمباكيل التابعة

كيمي ماكويتو، المراقب العام لجنوب أفريقيا ورئيس لجنة بناء القدرات للانتوساي

المقال الافتتاحي

منذ انبثاقها بودابست واسعة نحو والتي كان اللجنة، دور التابعة لها.

خلال انعقاد مؤتمر الانكوساي الثامن عشر في مدينة سنة 2004، شهدت لجنة بناء القدرات تحقيق قفزات تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، لجهاز الرقابة المغربي، وهو اول جهاز يتولى رئاسة مدروس وفاعل في رعايتها ورعاية اللجان الفرعية

وقد الأدلة لبناء شملت طيفا البشرية، والتعاونية، التقارير بخبراء القدرات في لاستخدامها تخطيط القدرات، بناء العمل

حرصت اللجنة على رفد أعضاء المنظمة بالكثير من ومصادر المعلومات الأخرى الخاصة بالممارسات الجيدة القدرات المعمول بها في عموم منظمة الانتوساي، والتي واسعا من المجالات، من بينها، الإدارة الفاعلة للموارد وممارسات مراجعة النظير، وعمليات التدقيق المشتركة وتنفيذ معايير التدقيق الدولية، ورفع مستوى استخدام الرقابية واثرها. كما قامت اللجنة بوضع قاعدة بيانات المالية العامة، علاوة على قاعدة بيانات خاصة بتطوير أجهزة الرقابة العليا بدعم من مبادرة تنمية الانتوساي كأداة مهمة في الوصول الى تعاون أفضل على صعيد الدعم المقدم الى مؤسسات الرقابة العليا في مجال بناء فضلا عن قيامها بارساء برنامج لتحديد وبحث متطلبات القدرات الإقليمية، مثل اهمية الملكية المحلية لتكييف اطر والأدلة والكراريس على صعيد الاجهزة الرقابية.

وقد شهد قدرات

العقد الفائت حدوث تغييرات مهمة في مجال تطوير أجهزة الرقابة العليا، تمثلت في استجابة لجنة التشارك

المعرفي الى ضرورة وضع إرشادات ومعايير حول قضايا تضم دور القيمة المضافة في أجهزة الرقابة العليا والفائدة المتحققة من هذه الأجهزة للمجتمع وأهمية وضع منهج لقياس

الأداء في أجهزة الرقابة العليا وتدقيق المساعدات الخاصة بالكوارث ومكافحة الفساد. كما يعد وضع مجموعة شاملة من معايير الرقابة او ما يعرف بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا احد ابرز التطورات الحاصلة في تلك الفترة. ان هذا الجهد الحثيث للجنة المعايير المهنية لم يضع إمام مؤسسات الرقابة العليا إطارا من المعايير ذات المكانة الدولية فحسب، بل اوجد ضروة لتطوير القدرات في هذه المؤسسات على أساس مهني.

لقد أسهم تأسيس مبادرة تنمية الانتوساي في نجاح تطوير القدرات الرقابية لأعضاء المنظمة عبر سلسلة نشاطات مثل وضع برامج تدريبية بعيدة الأمد، وبرامج شراكة وتعاون إقليمية، وحلقات دراسية وورش عمل في مجالات مهمة من التدقيق الحكومي.

كما نجحت الانتوساي في إرساء تعاون فاعل وعلى أساس رسمي مع العديد من المانحين الدوليين بواسطة اللجنة المحفزة للجهات المانحة، وهو ما اثمر في حالات كثيرة عن تحقيق تطور مستدام للقدرات نتيجة تعزيز مستوى التنسيق والتعاون بين المانحين ورئاسة الجهاز الرقابي المعني.

لقد أصبحت فرق العمل الإقليمية التابعة للانتوساي تتعامل باطراد مع بناء القدرات كمسالة إستراتيجية، من خلال ربطه بالخطط الاستراتيجية ووضع هدف ونتائج محددة لبناء القدرات. وتواصل لجان بناء القدرات الإقليمية نموها وتطورها رغم نقص الموارد في بعض أقاليم المنظمة.

وقد كان للتغيرات الجارية على الصعيد الدولي أثرها في زيادة أفاق التعاون بين الشركاء والمحافل المعنية بتنمية القد رأت، مما دفع الى الاعتراف بدور الأجهزة الرقابية العليا كفاعلين في مجال التنمية وبكونها باتت جزءا من شراكة جديدة اكثر اتساعا وشمولية مما سبق، تقوم على مبادئ مشتركة وأهداف عامة والتزامات مختلفة تهدف إلى تحقيق تنمية دولية فاعلة.

في ضوء هذه التطورات، جرى التأكيد مرة اخرى على أهمية تنسيق الجهود الخاصة ببناء القدرات بما ينسجم مع أهداف منظمة الانتوساي والاتجاهات الدولية، فجرى بناءا على ذلك في مؤتمر الانكوساي الحادي والعشرين المنعقد في بكين 2013 منح صلاحية إجراء التغيير لرئيس لجنة بناء القدرات الجديد، وهو جهاز الرقابة الجنوب افريقي، ونائبه جهاز الرقابة السويدي، وهو ما يعكس إقرار مؤتمر الانكوساي بمدى متانة الدعامة التي أرسيت خلال السنوات التسع الفائتة تحت قيادة جهاز الرقابة العالي المغربي ونضوج بناء القدرات في منظمة الانتوساي منذ إنشائها في عام 2004.

انطلاقا من أهمية التعاون كحافز أساسي، وضعت لجنة بناء القدرات ورقة مفاهيمية كخطوة أولى لتلخيص رؤيتها حول المستقبل وللنهوض بدور استراتيجي اكثر وضوحا استجابة الى متطلبات مجتمع الانتوساي عموما. ورغم إدراكها للتقدم الحاصل على صعيد التعاون مع

المانحين، والعمل الذي تقوم به مبادرة تنمية الانتوساي، والجهود المبذولة من قبل فرق العمل الإقليمية، الا انه يبقى امام لجنة بناء القدرات دور أساسي واستراتيجي لتلعبه لاسيما فيما يتصل بمنظمات الانتوساي. ان الدور القيم الذي تقوم به اللجنة يرتبط بدورها كمناصر للانتوساي عن تطوير القدرات في أجهزة الرقابة العليا وقيم عليها. ويشمل هذا الدور ما يلي:

- دعم الدور الاساسي لمنظمات الانتوساي الاقليمية في بناء القدرات بما في ذلك تعزيز مناهج عمل بناء القدرات في كل اقليم من اقاليم المنظمة والعمل في نفس الوقت على تطوير التعاون المتبادل بين هذه الاقاليم.
- ايجاد فرص لاجراء مناقشات رصينة واستراتيجية لجميع المهتمين ببرنامج الانتوساي لبناء القدرات حول الفرص والتحديات التي تواجه تطوير القدرات.

بناء ورعاية العلاقات مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال بناء قدرات جهاز الرقابة الأعلى ، داخل وخارج الإنتوساي، بما في ذلك لجنة بناء القدرات CBC ولجنة المعايير المهنية PSC ولجنة تقاسم المعرفة KSC؛ وفي حين لا يزال المجلس التنفيذي مسؤولاً عن التنفيذ الشامل للأهداف الإستراتيجية للإنتوساي، سيتم تعزيز المهام التكميلية للجنة بناء القدرات ولجنة المعايير المهنية ولجنة تقاسم المعرفة من خلال علاقات العمل الوثيقة التي تدعم المبادرات التعاونية وتعزز الجهود المشتركة لبناء القدرات وتجنب الازدواجية.

- تعزيز بناء قدرات منسقة ومنع ازدواجية الجهود، مع تقدير ودعم جهود أجهزة الرقابة العليا الفردية لدعم بعضها البعض من خلال تقاسم المعرفة والتدريب المشترك وبناء القدرات والتحقق من التنمية.
- تكامل عمل مختلف هيئات لجنة بناء القدرات في هيكل أكثر رشاقة ومرونة، يشمل المزيد من أعضاء لجنة بناء القدرات في عمل نشط ضمن اللجنة.
- مواصلة العمل الحالي المهم للجنة بناء القدرات ولجانها الفرعية، من خلال تشجيع استخدام الأدلة الإرشادية الحالية الصادرة عن لجنة بناء القدرات، وتشجيع وتعزيز استخدام الأدلة الإرشادية والمواد الإقليمية على كل من المستويين الإقليمي والعالمي من أجل تجنب ازدواجية الجهود.

وتمثل هذه العناصر بعض المجالات الرئيسية للتركيز التي ستؤخذ بالاعتبار في اللقاء السنوي للجنة بناء القدرات الذي سيعقد هذه السنة في ليما، بيرو، خلال الفترة من 9 إلى 11 أيلول. حيث سيخصص وقت في ذلك الاجتماع لمناقشات موضوعات ستدفع جدول أعمال الإنتوساي لبناء القدرات قدماً لغاية الانكوساي المنعقد سنة 2016، عندما تعتزم لجنة بناء القدرات تقديم إستراتيجية جديدة لأغراض المصادقة عليها.

وستُترجم، خلال هذا اللقاء المهم، العديد من القيم المحددة في التفويض المعدل للجنة بناء القدرات إلى مشروعات ومبادرات قابلة للتنفيذ. ومع ذلك، بينما يتيح لقاء أيلول المشترك منبراً

مهماً لتحديد الطريق إلى الإمام، ستتم مراعاة التقدم بشأن مشروعات أساسية معينة من خطة العمل أو المصادقة عليها، على سبيل المثال، وضع المعيار الدولي لأجهزة الرقابة العليا ISSAI رقم 5800 بعنوان: دليل إرشادي لبرامج التدقيق التعاوني بين أجهزة الرقابة العليا .

لقد حددت لجنة بناء القدرات أيضاً لنفسها دوراً في استكشاف الفرص وتشجيع المبادرات للحصول على شهادة مدققي القطاع العام والاعتماد ذات الصلة بأجهزة الرقابة العليا و / أو هياكل الإنتوساي الإقليمية. وتنسق لجنة بناء القدرات - بالتعاون مع لجنة الإنتوساي المالية والإدارية (FAC) وجميع أصحاب العلاقة من الإنتوساي، وضع ورقة بيضاء بشأن الموضوعات الصعبة لكنها مثيرة لتقديمها إلى المجلس التنفيذي في تشرين ثاني سنة 2014. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق بشأن هذا المشروع الهام مع لجنة الإنتوساي المالية والإدارية ومبادرة تنمية الإنتوساي ولجنة المعايير المهنية ولجنة تقاسم المعرفة.

ويتطلع كل من المواطنين ومجتمع المانحين على نحو متزايد إلى أجهزة الرقابة العليا لدعم الحوكمة الرشيدة والمساءلة في دولهم ذات الصلة. ونحن بحاجة، حالياً وأكثر من أي وقت مضى، إلى دعم بعضها البعض من خلال بناء قدرات منسق ومكثف لأجهزة الرقابة العليا الفردية في المناطق المعنية لدينا، وفي الوقت نفسه تعزيز التعاون بين الأقاليم.

انتقالية مجلة الإنتوساي

بقلم: هيلين إتش هاسنك، رئيسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

ذات مرة نصحني رئيس التحرير السابق ،دون دراش، أنه عندما يحين وقت التقاعد، سأعلم به . وأعلم أنه قد حان وقت التقاعد، بعد أربعين سنةً من العمل بمكتب المساءلة الحكومية للولايات المتحدة، من ضمنها اثني عشر سنة خدمة كرئيس للمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية. فقد كان قرار التقاعد صعباً لأنني لم أتوقف مطلقاً عن التعلم منذ وصولي إلى مكتب المساءلة الحكومية سنة 1974، وقد كان العمل في مجتمع الإنتوساي ممتعاً على كل من الصعيدين الشخصي والمهني.

يجري مكتب المساءلة الحكومية عملية بحث مفتوحة عن خليفة لي ، سيكون جزء من محفظة مسؤولياته أو مسؤولياتها أدوار العمل بوصفه رئيس تحرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية والإشراف على نشر "المجلة" نيابةً عن مجتمع الإنتوساي. حتى يتم العثور على خليفة دائم، سيقوم مارك جافيجان، أحد مديري الإدارات بمكتب المساءلة الحكومية للولايات المتحدة، بالعمل كرئيس للمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (اعتباراً من 30 حزيران 2014)، وسيشرف على نشر المجلة. وليس "مارك" غريباً عن مجتمع الإنتوساي، بعد أن شارك في اجتماع الفريق العامل المعني بالتدقيق البيئي الذي استضافه جهاز الرقابة الأعلى لاستونيا. ستظل "المجلة" في أيدٍ أمينة.

وبينما كان المراقب العام إلمر ستاتس الذي قرر أنه سيكون من المفيد لمكتب المساءلة الحكومية الانضمام إلى منظمة الإنتوساي، تعهد كل من خلفائه شارل أ. بوشر وديفيد م. ووكر، وجين ل. دودارو بأنفسهم وبمكتب المساءلة الحكومية للإنتوساي ودعموا تقاسم المعرفة عبر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية. ورغم وجود مقر المجلة في مكتب المساءلة الحكومية، إلا أن المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية تعتبر منظمة مستقلة لا تستهدف الربح مسجلة بموجب 501 (ج) (6) ومقرها في الولايات المتحدة، وتعمل وفقاً إلى سياسة تحريرية على نحو مستقل.

لقد كانت المجلة قادرة على تجاوز كل من الأوقات الجيدة والأوقات الصعبة بدعم من رسوم العضوية في الإنتوساي ومساهمة مكتب المساءلة الحكومية بالكادر وموارد أخرى. وقد سمح

هذا الدعم باستمرار النشر الفصلي للمجلة بلغات الإنتوساي الخمسة. وبينما نحن في مكتب المساءلة الحكومية مسؤولون عن تجميع مواد المجلة ونشرها، تستمر المجلة بالازدهار بسبب المساهمة الفعالة من جانب أولئك أعضاء الإنتوساي الذين يساعدون في ترجمتها والذين يساهمون بمقالات لتعزيز تقاسم المعرفة ضمن مجتمعنا . يوجد من يقول أن المدققين غير متعاونين بطبعهم. بيد أنه أثبتت تجاربنا في المجلة خلاف ذلك. لقد كان أعضاء الإنتوساي مساهمين فاعلين ومتلهفين لمشاركة خبرتهم مع آخرين.

وخلال فترة رئاستنا للمجلة، انتقلنا بالمجلة إلى منبر الانترنت وبذلك يتمكن المزيد من أعضاء الإنتوساي من الوصول إلى المجلة الكترونياً، ففي السنة الماضية، وظّفنا "آمي كوندرا" محلل وكاتب اتصالات من ذوي الخبرة، لدعم المجلة والعمل بمثابة المسؤول عن موقع الويب الخاص بها. ولقد كانت المجلة محظوظة جداً بوجود اثنين من رؤساء التحرير البارزين: دون دراش وموريل فورستر. فقد توليا المهمة الصعبة المتعلقة بالبت في المقالات المختارة لكل طبعة، واعتماد الدبلوماسية مع اولئك الذين قدموا مقالات وبيان الأسباب الكامنة وراء عدم قبولها أو طلب تعديلات عليها. وباعتبارهما نائبا رئيس تحرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، أديا أيضاً دوراً رئيسياً في رسم الاتجاه المستقبلي للمجلة وضمان حوكمتها الرشيدة وعملياتها المالية السليمة. وتُدقق المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية سنوياً بواسطة مدققين خارجيين، يرفع تقريرهم إلى أمانة الإنتوساي، ويتم تضمينه في التقرير الذي يعرضه المراقب العام الامريكي في الاجتماع السنوي للمجلس التنفيذي للإنتوساي.

وبينما كنا سعداء عند سماعنا بأن فريق عمل الاتصالات التابع للإنتوساي برئاسة النمسا، تلقى ردود فعل إيجابية حول المجلة من أعضاء الإنتوساي، نعلم أننا سنحتاج إلى الانتقال بالمجلة مرة أخرى. فمن المعروف أن التقدم في التكنولوجيا مثل الأجهزة النقالة ومنابر الإعلام الاجتماعية قد أحدثت تغييرات دائمة في طبيعة الاتصالات في جميع أنحاء العالم. ومن أجل أن تبقى المجلة ذات صلة وثيقة، سوف تحتاج إلى تكييف استراتيجيات اتصالاتها وتحديد سبل أكثر فاعلية لمشاركة المعلومات والممارسات الأفضل، والمعرفة داخل مجتمعنا.

وأعتقد أن العقد القادم سيكون متميزاً من خلال التغيير الجوهري والمثير لمجتمع الإنتوساي الأوسع. وأكدت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ترابطنا العالمي. ومن الممكن أن يكون للقرارات التي تتخذ في أحد الدول تأثير عميق على دول أخرى. أدركت أجهزة الرقابة العليا أنها بحاجة إلى النظر إلى خارج حدودها الوطنية واستعراض القضايا / البرامج على نحو أكثر انتظاماً، وتحديد الانعكاسات الشاملة. ويستمر كل من واضعي السياسات فضلاً عن أجهزة الرقابة العليا في مناقشة قيمة وعوائد وتوقعات وأدوار وسلطات / تفويضات المدققين ومكاتب التدقيق التابعة لهم. وفي عصر الاتصالات الفورية ، يتوقع صناع السياسات "تدقيقاً في الوقت الفعلي" ونتائج أسرع. ومن حيث القدرات الأساسية، ماذا تحتاج أجهزة الرقابة العليا للعمل بفعالية؟ هل ستحتاج تلك الأجهزة إلى تعزيز قدرتها على القيام بعمليات تدقيق الأداء والتدقيق المتبصر، والسعي إلى الصلاحيات/التفويضات حيث تكون مطلوبة؟ ما تأثير التكنولوجيا الرقمية والأجهزة المحمولة الأكثر قوة على أجهزة الرقابة العليا ، وعلى المنهجيات والتحليل الذي تعتمد عليه لأداء عملها؟ وحيث أننا جميعاً نتكيف مع التغيير، تظل مهمة المجلة الأكثر

وثاقة من أي وقت مضى هي ربط أعضاء مجتمع التدقيق ومساعدة أجهزة الرقابة العليا في الحفاظ على دورها الهام في دعم المساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة.

أخبار
موجزة

NEWS IN brief

بيلاروسيا

الكسندر ياكوبسون رئيس لجنة الرقابة الحكومية لجمهورية بلاروسيا (يمين الصورة) يجري استقبال للمواطنين في مقاطعة ميادل التابعة لاقليم هنسك

احتفال لجنة الرقابة الحكومية البلاروسية بالذكرى العشرين لتأسيسها

ستتحتفل لجنة الرقابة الحكومية لجمهورية بيلاروسيا في الثاني من شهر اب 2014 بالذكرى العشرين لتاسيسها كجهاز رقابي عال. حيث ترفع اللجنة تقاريرها مباشرة الى رئيس جمهورية بيلاروسيا وتهدف الى ضمان الامن الاقتصادي للدولة.

ومن بين المهام الاخرى التي تضطلع بها اللجنة كما جاء في دستور البلاد هي تدقيق تنفيذ اوامر الرئيس وتنفيذ الاجراءات المعقدة لكشف الخروقات النظمية للقانون وممارسة الرقابة الحكومية على الاستخدام الفاعل والكفوء لاموال الموازنة واملاك الدولة و ممارسة الرقابة الحكومية على التقيد باوامر الرئيس والبرلمان والحكومة والدوائر الحكومية الاخرى التي تتولى ادارة علاقات ملكية الدولة والعلاقات الاقتصادية والمالية والضريبية.وتشرف اللجنة ايضا على عمل القطاعين الاقتصادي

والاجتماعي لتاشير الخروقات في النظام والنماذج السلبية وتمييز الظروف التي تسببت بها. ويلقى كل من منع الجريمة وتحسين التشريع اهتماما خاصا من لدن اللجنة.

ويتضمن الهيكل التنظيمي للجنة الرقابة الحكومية وكالة إنفاذ القوان

من خلال التشريع .حيث ان لهذه اللجنة الحق في الشروع باجراءات ادارية ضد الافراد والمؤسسات القانونية واصدار الاوامر القضائية إزاء الخروقات وإعادة أموال الموازنة المستلمة بشكل غير أصولي و إجراء التحقيقات لكشف الجرائم ومنعها في المجال الاقتصادي.ويعد التعامل مع مطالب المواطنين والمؤسسات احد النشاطات الهامة التي يقوم بها الجهاز الرقابي العالي لبيلاروسيا. وعلاوة على ذلك،تنظم اللجنة مقابلات مع المواطنين وتفعّل خطوط الهواتف المباشرة وتجري اجتماعات ميدانية محلية. وللجنة ايضا وحدة خاصة هي شعبة العمل والتي تعمل على معالجة مطالب المواطنين وذلك لتنسيق تلك الجهود.

ولمزيد من المعلومات الاتصال بالجهاز الرقابي البيلاروسي على:

البريد الالكتروني:

kgk @mail.belpak

الموقع الالكتروني:
http://www.kgk.gov.by

تشيلي

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تسعى الى تعزيز ثقة العامة وتحسين الادارة المؤسساتية

قدم مكتب المراقب العام لجمهورية تشيلي في 22 نيسان 2014 تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحوكمة العامة، الجهاز الرقابي العالي لجمهورية تشيلي: تحسين النشاط الاستراتيجي وثقة العامة" ويوصي التقرير بتحسينات في الادارة المؤسساتية ويلخص عملية لتعزيز الدعم للشفافية والادارة العامة.وقد رحب الممثلون من مختلف القطاعات الحكومية بالتقرير لكونه مساهمة نحو استعادة الثقة بالمؤسسات العامة.

واعدت المنظمة الوثيقة والتي تضمنت مساهمات من 13 جهاز رقابي عال. وقد كشف الممثلون من مختلف قطاعات المجتمع – الاجهزة الحكومية والمنظمات الدولية والجامعات ومجموعات الخبراء- عن رؤاهم بشأن العمل المنفذ وعن تحدياته واثره وذلك في احتفالية اطلاق التقرير.

وقد شدد المراقب العام راميرو ميندوزا على ان هذه الجهود لم تكن باليسيرة،اذ ان هناك حلقة مفقودة في السلسلة " خريطة ملاحية لرفد المسار السليم "واردف السيد ميندوزا قائلا ان هناك حاجة ماسة لاجراء مراجعة محايدة وشاملة في عملية تهدف الى تقديم خدمات

كفؤة وفي الوقت المناسب الى المواطنين."نشاط رقابي لمن يقوم بالرقابة"هو ما نحتاج اليه بحسب ما قاله السيد ميندوزا لكون الهدف من ذلك هو ايجاد الحد الدقيق لمن يضطلعون بمهمة الرقابة على الجهاز الرقابي العالي لعدم المساس بالمزايا الدستورية.

وأشر اطلاق التقرير بداية للطريق الجديدة نحو اعادة بناءالثقة بالجهاز التشيلي ومن ثم اعادة بناء الثقة بالادارة العامة.

مكتب المراقب العام لجمهورية تشيلي يقدم تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والذي يتضمن مساهمات من 13 جهاز رقابي عالي

ولمزيد من المعلومات بضمنها العروض ونص التقرير ،زوروا الموقعالتالي:
/http://www.contraloria.cl

وللحصول على معلومات اضافية ،الاتصال بمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي التابعة لتشيلي.

البريدالالكتروني:
relacionesinternacionales
@contraloria.cl

الموقع الالكتروني:
http://www.contraloria.cl

الاجهزة الرقابية العليا للكومنويلث
رؤساء حكومات دول الكومنويلث يؤكدون دعمهم لاستقلالية الاجهزة الرقابية العليا

شهد اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنويلث المنعقد في سيريلانكا في تشرين ثاني 2013

ما الذي تتطلعون برؤيته في المجلة؟
راسلونا على ***intosaijournal@gao.gov***

اقرارا باهمية قوة واستقلالية الاجهزة الرقابية العليا ولجان الحسابات العامة.واشتمل البيان الختامي على مايلي:

▪مؤسسات التدقيق
45- اقر الرؤساء باهمية الدور الذي تؤديه الاجهزة الرقابية العليا المستقلة والقوية وذات الموارد المناسبة في مجال تحسين الشفافية والمساءلة والقيمة مقابل المال لضمان الانفاق المناسب للاموال العامة

▪لجان الحسابات العامة
46- عاود رؤساء الحكومات التاكيد على ان الرقابة البرلمانية القوية والمستقلة تلعب دورا هاما في ادامة ثقة المواطنين بنزاهة الحكومة عبر لجان الحسابات العامة الفاعلة والمستقلة والشفافة.وهذا بدوره يتمم العمل الرائع لامانة الانتوساي في تحقيق قرار الامم المتحدة وذلك للجهود التي بذلتها الاجهزة الرقابية ولجان الحسابات العامة في الكمنويلث لاسيما تحت قيادة الجهاز الرقابي العالي لمالطا ولجنة الحسابات العامة لاستراليا.اما التحدي الماثل امام الاجهزة الرقابية لدول الكومنويلث فهو مواصلة الضغط على الحكومات لضمان ان عبارات الثناء هذه ستفضي الى اتخاذ اجراءات ملموسة.

قبرص

قبرص ترحب بمدققها العام الجديد

عين رئيس جمهورية قبرص في 11 نيسان 2014 الدكتور اوديسياس بي انتش ميكاليديس مدققا عاما للجمهورية.

ولد الدكتور ميكاليدس في نيقوسيا –قبرص في 1969وتخرج من ثانوية اكروبولس في 1986 ثم خدم في الحرس الوطني مدة عامين .وحصل في العام 1993 على دبلوما مع مرتبة الشرف في الهندسة المدنية من جامعة اثينا

التقنية الوطنية.وقد اكمل دراساته العليات وحصل على شهادة

الدكتوراه مع مرتبة الشرف في مجال الهندسة المدنية في 1997 من جامعة اثينا التقنية الوطنية.وقد التحق ايضا ببرنامج يمنح درجات في كلية الاقتصاد قسم القانون و العلوم الاقتصادية والسياسية في جامعة اثينا وحصل على درجة علمية في الاقتصاد في 2004.

الدكتور اوديسيس بي اج ميكايلديز

وقد عين الدكتور ميكاليدس في عام 1998 في منصب مسؤول التدقيق في قسم الرقابة (التدقيق)في وزارة الاتصالات والاشغال وعين في تموز عام 2010 مديرا للرقابة.وخلال مدة شغله لمنصبه في قسم الرقابة،تعامل مع قضايا المشتريات العامة وتفحص دعاوى المتعاقدين وعمل التدقيق الفني والمالي.

وقد درس الدكتور ميكاليدس ،بصفته عالما متخصصا، الطلبة في مرحلة التخرج في جامعة قبرص.

ان الدكتور ميكاليدس هوعضو في غرفة قبرص الفنية و الاتحاد الاوروبي لرابطات الهندسة الوطنية .وكان ايضا عضوا للفترة من 2006-2011 في مجلس العطاءات في وزارة الاتصالات والاشغال ومن 2009-2014 عضوا في اللجنة المركزية لاوامر الغيار والدعاوى.

وفي شباط 2012 عين مجلس الوزراء الدكتور ميكاليدس كعضو في صندوق مفوضية القروض وهو منصب استمر في شغله حتى كانون ثاني 2014عندما عينه مجلس الوزراء رئيسا مجلس تسجيل ورقابة المتعاقدين. وعينه مجلس الوزراء في تموز 2013 عضوا في فريق التفاوض على محطة اسالة الغاز الطبيعي.

ولمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بمكتب التدقيق للجمهورية:

البريد الالكتروني:cao@audit.gov.cy

الموقع الالكتروني:
http:www.audit.gov.cy

الهند

انتخاب المراقب والمدقق العام لجمهورية الهند لعضوية مجلس المدققين التابع للامم المتحدة

انتُخب السيد شاشي كانت شارما المراقب والمدقق العام لجمهورية الهند لعضوية مجلس المدققين التابع للامم المتحدة ولفترة امدها ست سنوات.وقد جرى انتخابه في تشرين ثاني 2013 في مقر الامم المتحدة في مدينة نيويورك.وستحل الهند محل الصين في الاول من تموز 2014.

وسيتولى الجهاز الرقابي العالي لجمهورية الهند تدقيق منظمات الامم المتحدة وابرزها مقر الامم المتحدة.وسيكون السيد شارما، الى جانب عضوين اثنين،مسؤول عن تدقيق هيئات الامم المتحدة مثل عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة للتنمية واليونيسيف

ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الامم المتحدة للمرأة واتفاقية اطار عمل الامم المتحدة حول التغير المناخي.

أسست الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس الأمم المتحدة وذلك لتدقيق حسابات منظمة الأمم المتحدة وأموالها وبرامجها ناهيك عن الإبلاغ عن نتائجها وتوصياتها إلى الجمعية من خلال اللجنة الاستشارية في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ويعد مجلس المدققين مستقل وهو المسؤول الوحيد عن إدارة التدقيق. تعين الجمعية العامة ثلاثة أعضاء في مجلس المدققين إذ ينبغي أن يكون كل واحد منهم مدقق عام (او موظف يحمل عنوان مماثل) من أعضاء الدولة. وتقع على أعضاء المجلس مسؤولية التدقيق.

إن الأعضاء الحاليين لنجلس المدققين هم: السيد امياس مورس، المحاسب والمدقق العام في المملكة البريطانية المتحدة وايرلندا (تنتهي صلاحياته في 30 حزيران 2016)، السيد لودفك اوتش، المحاسب والمدقق العام لجمهورية تنزانيا (تنتهي صلاحياته في 30 حزيران 2018) والسيد ليو جيا مدقق عام في مكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين الشعبية (تنتهي صلاحياته في 30 حزيران 2014).

وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمحاسب والمدقق العام الهندي:

e-mail: cag@cag.gov.in

الموقع الالكتروني

او http://www.cag.gov :
oagmac@gmail.com

كازاخستان

جهاز الرقابة العالي يقدم تقريراً إلى البرلمان الوطني

قدمت لجنة الحسابات الخاصة بالمراقبة على تنفيذ الموازنة الجمهورية لجمهورية كازاخستان تقريرا عن تنفيذ الموازنة الجمهورية لسنة 2013 الى البرلمان الوطني. ويشمل التقرير تقييم ظروف الاقتصاد الكلي ومن ثم تقديم تحليل عن تنفيذ نفقات الموازنة وعن استخدام ائتمانات الموازنة وإعادة دفعها ومدى كفاءة إدارة الضرائب والرسوم.

كما أدرج جهاز الرقابة الكازاخستاني أعمال تقييم أداء الوكالات الحكومية والخطط الإستراتيجية والمشاريع الاستثمارية وتطبيق البرامج الصناعية والحكومية. ويحتوي الفصل الأخير من التقرير على النتائج والتوصيات بهدف تحسين التشريعات الخاصة بالموازنة وتقوية الانضباط المالي ومنع أي ممارسات غير نظامية في تنفيذ الموازنة الجمهورية واستخدام موجودات الدولة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بلجنة الحسابات للرقابة على الموازنة الجمهورية وتنفيذها:

e-mail:

s.mustafina@esep.gov.kz,

n.kumarova@esep.gov.kz

الموقع الالكتروني: http://www.esep.kz

ميانمار

هيكل تنظيمي جديد للجهاز الرقابي العالي في ميانمار

بموجب قانون الاتحاد للمدقق العام الجديد (2010) اعتمدمكتب المدقق العام للاتحاد نظام اللامركزية للحكومة: إذ تغير هيكل المكتب من النظام المركزي إلى اللامركزي. ويوجد الآن مكتب واحد للمدقق العام التابع للاتحاد و 14 مكتب إقليمي للمدقق العام.

في نيسان 2014 تم إنشاء قسمين بموجب مكتب المدقق العام الاتحادي:(1)قسم الإدارة والتدريب والبحث، و 2) قسم التدقيق. إذ يترأس كل قسم مدير عام يعينه الرئيس. في حين توجد شعبة تدقيق واحدة في قسم التدقيق وتم العمل على توسيعها من خلال تنظيم شعبتين فرعيتين إضافيتين بهدف إجراء أعمال التدقيق بفاعلية أكثر. كما توجد ثمانية شعب فرعية في الوقت الراهن بموجب قسم التدقيق الاتحادي. لمعلومات إضافية يرجى الاتصال بمكتب المدقق العام الاتحادي:

e-mail:
AuditorGeneral@mpmail.net.mm

موقع الكتروني

http://www.oagmac.gov :

السعودية العربية

ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية يعقد الاجتماع السنوي الحادي عشر

افتتح معالي السيد أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية الاجتماع السنوي الحادي عشر للديوان. حيث تم عقد الاجتماع، الذي انطلق تحت عنوان "تحسين النظام المحاسبي الحكومي في المملكة العربية السعودية"، في الثامن عشر والتاسع عشر من أيار 2014. وقدم ديوان المراقبة العامة أوراق عمل كما هو الحال بالنسبة للوكالات الحكومية الأخرى.

كما شاركت السعودية العربية خبرتها وفرصها التعليمية مع الأجهزة الرقابية النظيرة:

- حضر 33 مسؤول من أجهزة الرقابة العليا الأعضاء للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دورة تدريبية بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي حول هيكل عمل مقياس الاداء والتي عقدت في الرياض للفترة من 2 إلى 6 آذار 2014.
- نظم جهاز الرقابة العالي الباكستاني دورة تدريبية حول تدقيق الأداء لثمانية عشر موظف من ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية والتي جرت وقائعها في مقر الديوان في الرياض للفترة من 8 الى 23 كانون الأول 2013.
- أدار جهاز الرقابة العالي الهندي ثلاثة برامج تدريبية في مقر

ديوان المراقبة العامة في الرياض حول: حماية الانترنيت وشبكة الاتصال والتدقيق الاجتماعي واستخدام اداة التدقيق بمساعدة الحاسوب لتحليل البيانات والتدقيق الالكتروني. وقد حضر عشرين مشترك في ثلاث برامج جمعها عقدت في 2013.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بديوان المراقبة العامة:

e-mail: gab@gab.gov.sa

الموقع الالكتروني:
http://www.gab.gov.sa

سويسرا

الرئيس الجديد لمكتب التدقيق الفدرالي السويسري

أكد البرلمان السويسري في 25 أيلول 2013 على ترشيح الحكومة لميشيل هسود لمدة ستة سنوات كرئيس لمكتب التدقيق الفدرالي السويسري.

خلف ميشيل هسود السيد كيورت كريتور ،الذي عمل في مكتب التدقيق الفدرالي السويسري للسنوات من 1998 ولغاية 2013 كما ترأس مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات لليوروساي، وتقاعد كيورت كريتور بنهاية 2013.

ميشيل هيسود

درس السيد ميشيل هسود القانون في جامعة جينيف. ويحمل السيد هسود لقب مدقق داخلي معتمد وكذلك مدقق انظمة معلومات معتمد اضافة الى خبير تدقيق مالي مرخص. وفي 1988 دخل السيد ميشيل هسود الى مكتب التدقيق الفدرالي السويسري إذ شغل العديد من المناصب المهمة وبما في ذلك نائب كيورت كريتور.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الفدرالي السويسري:

e-mail :info@efk.admin.ch

:الموقع الالكتروني
http://www.efk.admin.ch

المملكة المتحدة

مكتب التدقيق الوطني يعمل على تطوير القدرات التحقيقية

تقدم المؤسسات الخاصة والقطاع الثالث الخدمات العامة في المملكة البريطانية المتحدة على نطاق واسع. حيث تستخدم بعض نماذج التوصيل تلك مناهج جديدة ومبتكرة، وفي حين إن تلك المناهج من شأنها أن تعكس فوائد جوهرية ففي الوقت نفسه فأنها من الممكن أن تولد مخاطر جديدة

لجودة الخدمة والنزاهة المالية واحتمالية فشل الخدمة.

وبسب حالات الإهمال والخرق التي يتورط فيها دافعي الضرائب فقد قام مكتب التدقيق الوطني بالعمل على تطوير قدرته في مجال التحقيق واماكانياته في تحقيق الاستجابة المستندة إلى المعلومات الاستخبارية حول المزاعم أو التأكيدات الخاصة بالمخالفات التي تحدث في القطاع العام. وقد تأخذ المخالفات صيغ وأشكال مختلفة على سبيل المثال – النشاط الإجرامي وسوء الإدارة المتعمد وفشل المعايير في توقع دافعي الضرائب.

ولغرض تقرير ما ينبغي التحقيق فيه، فأن مكتب التدقيق الوطني يعتمد على مجموعة كبيرة من المعلومات الاستخبارية التي تم الحصول من خلال أعمال التدقيق القانونية ووسائل الإعلام ذات المصادر المفتوحة ومن أصحاب المصالح المعنيين بالأمر. وتزداد مخاوف العامة وأعضاء البرلمان بسبب نشاطات المبلغين والمقابلات. كما يقوم مكتب التدقيق الوطني البريطاني بتحليل بيانات تدقيق الأداء والبيانات المالية لتحديد المخاطر المحتملة لغرض تقديم الخدمات العامة.

إن التحقيقات متجاوبة ومستندة على عرض الحقائق .تنشر أمثلة عن المخرجات أو تقارير تدعم جلسة لجنة الحسابات العامة في المملكة المتحدة أو الخطابات إلى الإدارة أو لجان التدقيق ذات العلاقة . في بعض الحالات، سوف يصل مكتب التدقيق الوطني إلى استنتاج انه ليس هناك أدلة عن الأعمال المخالفة.

وعندما يكون مناسبا ، فان مكتب التدقيق الوطني سوف يقدم أمثلة عن المخالفات المشكوك بها إلى السلطات التحقيقية ذات العلاقة . فلقد كان التحقيق الأول المستند على المخاطر لمكتب التدقيق الوطني عن " البنود السرية ودفعات المكافآت الخاصة " التي نشرت في أيار 2013. ركز التقرير على كيفية استخدام القطاع العام لاتفاقيات التسوية عند انتهاء عقود التوظيف و فيما إذا استخدمت في منع الكادر من التحدث عن المسائل ذات المنفعة العامة أو لتغطية الإخفاقات التنظيمية والفردية . للمزيد من المعلومات ، يرجى زيارة الموقع الالكتروني :

http://www.nao.org.uk/report/confidentiality-clauses-and-special-severance-payments/.

لغاية الان سلم مكتب التدقيق الوطني حوالي 20 نتيجة بموجب برنامج عمل التحقيقات، كما عقدت لجنة الحسابات العامة سبعة جلسات اثبات بخصوص التحقيقات . تضمنت هذه الجلسات تقارير مهمة فمثلاً كان احداها بخصوص عقود المراقبة الالكترونية لوزارة العدل التابعة للمملكة المتحدة، إذ وجدت إن المتعاقدين مستمرين بتحميل الوزارة المصاريف لمدة اشهر، او حتى لسنوات، بعد توقف نشاط المراقبة الالكترونية، كانت هذه الرسوم على مدى فترات زمنية مماثلة حيث لم تحدث المراقبة الإلكترونيةابداً، كما واجريت عدة مرات لنفس الشخص. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الالكتروني:

http://www.nao.org.uk/report/the-ministry-of-justices-electronic-monitoring-contracts/

إستمر عمل مكتب التدقيق الوطني في هذا المجال بالتوسع، والتزمت المنظمة بتعزيز قدراتها التحقيقية في 2014-2015. سيكون تركيز هذا البرنامج في هذه السنة على تحديد المجالات المحتملة للاخطاء مسبقا لادعاءات وقوع الخطأ، التي تتيح لمكتب التدقيق الوطني تركيز جهودها على مجالات الاهتمام الاستراتيجي، وتحديد المخاطر أو فشل في نقطة سابقة.

للمزيد من المعلومات حول التحقيقات، متضمنة قائمة بالمخرجات المنشورة لمكتب التدقيق الوطني، يمكن ايجادها على الموقع الالكتروني:

http://www.nao.org.uk/about-us/what-we-do/investigations/

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد باول اوليف أو كريستين باين على البريد الالكتروني:

paul.oliffe@nao.gsi.gov.uk,

kirsten.payne@nao.gsi.gov.uk

فنزويلا

مكتب المراقب العام الفنزويلي يقدم التقرير السنوي

وفقاً للدستور المحلي والقانون الدستوري الخاص بالنظام المحلي للرقابة المالية الضريبية،

قدم مكتب المراقب العام الفنزويلي CGRتقريره السنوي امام الجمعية الوطنية للسنة 2013.

يقدم التقرير تنوعاً بالمعلومات المتعلقة بمكتب المراقب العام الفنزويلي:

- تحقيق انجازات في مجال مراقبة الاداء في القطاع العام.
- اعضاء النظام المحلي للرقابة المالية الضريبية (على سبيل المثال مكاتب البلدية ومراقب عام الولاية ومكتب المراقب العام للقوات المسلحة البولقارية الوطنية والاستقلال الوطني للتدقيق الداخلي ووحدات التدقيق الداخلي في المؤسسات العامة) والنطاق الداخلي للجهاز الرقابي العالي.
- الهيئات اللامركزية التي يترأسها مكتب المراقب العام الفنزويلي.
- ملحق بالأفراد والمؤسسات التي ثبت إدانتها بخرق القانون ضد الفساد.
- قائمة بنشاطات الرقابة والأعمال المنفذة في 2013.

كما وقدمت هذه المعلومة على إنها ملخصات تنفيذية.

ووفقاً لقدراته القانونية، أكمل الجهاز الرقابي الفنزويلي عمليات التدقيق والاختبارات المالية والإجراءات التصحيحية الخاضعة للمراقبة واعداد استشارات خطية وتقدم إجراءات تقييم قانونية ونتائج التدقيق. في سنة 2013 استخدم الجهاز أيضا صلاحيته الإدارية الخاصة بالعقوبات والمنصوص عليها في الدستور المحلي معلناً المسؤولية الإدارية للأفراد والمؤسسات القانونية وفرض غرامات تراكمية نتيجة لقرار إداري.علاوة على ذلك، نفذ مكتب المراقب العام الفنزويلي بصفته رئيس النظام المحلي في الرقابة المالية الضريبية عمليات التدقيق التعاونية مع هيئات رقابية ضريبية أخرى.

أخيرا، فان المكتب ملتزم بمواصلة عمله لإماطة اللثام عن الفساد ومحاربته.

وللحصول على المزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب المراقب العام الفنزويلي:
DICIT@cgr.gov.ve
ومراجعة التقرير السنوي لسنة 2013 على الصفحة
http://www.cgr.gob.ve/site_site_informes_management.php?Cod=026

وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب المراقب العام على البريد الالكتروني التالي:
ccontraloriavenzuela@gmail.com

وعلى صفحة الانترنت التالية:
http://www.cgr.gob.ve

تدقيق تقنية المعلومات لمشروع الصحة الالكترونية لجمهورية سلوفينيا

بقلم ماجا هملاك، محكمة التدقيق لجمهورية سلوفينيا

يعد تنفيذ دعم تكنلوجيا المعلومات للخدمات العامة والأعمال استثمارات عامة هامة. وبالتالي، تلقى عيوب واخطاء التنفيذ في تلك المشاريع عادة اهتمام العامة والاعلام. في عام 2013، وصلت قضايا تنفيذ دعم تكنولوجيا المعلومات العديدة الى الاعلام العالمي: في الولايات المتحدة الامريكية، رفعت من مستوى انظمة اعانات البطالة في فلوريدا وبنسلفانيا وكاليفورنيا وماساتشوستس تاركة مئات الالاف من المواطنين العاطلين من دون اعانات بطالة، وايضاً في الولايات المتحدة الامريكية، لم يعمل الموقع الالكتروني لدعم قانون الرعاية المتيسرة بشكل كفوء لعدة شهور، وفي استراليا، عانت الصحة في ولاية كوينزلاند والتي يديرها نظام الصحة العام للولاية عندما سبب تنفيذ نظام الرواتب لالاف العاملين بتقاضي رواتب قليلة او زائدة او عدم تقاضيهم أي راتب. بينما التوقعات العامة التي تخص مشاريع دعم تكنولوجيا المعلومات مرتفعة، لا تزال حتى المشاريع المخطط لها بشكل أفضل عرضة للعديد من المخاطر وعرضة لجميع العثرات المفرطة والمتكررة، إن لم تكن كاملة الفشل.

ومثل البلدان الاخرى، كان لجمهورية سلوفينيا نصيبها العادل من قضايا دعم تكنولوجيا المعلومات للخدمات العامة. تعد محكمة التدقيق لجمهورية سلوفينيا الهيئة الاعلى فيها لمراقبة حسابات الدولة وموازنتها وجميع النفقات العامة، وبذلك فهي تجري عدد من اعمال تدقيق الاداء لدعم تكنولوجيا المعلومات. ركزت محكمة التدقيق باعمالها التدقيقية تلك على فاعلية وكفاءة تكنولوجيا المعلومات، وتقديراتها المستقلة وشمل تحليل دعم تكنولوجيا المعلومات مجالات الخدمات العامة المتنوعة مثل انظمة الضرائب والكمارك، الصحة العامة، السياسة الزراعية والمنافع الاجتماعية. في عدة قضايا، اعتبرت نتائج محكمة التدقيق كاساس للقرارات حول التنمية والانشطة المستقبلية في الخدمة العامة.

مشروع الصحة الالكترونية في جمهورية سلوفينيا

في حين افضت عدد من مشاريع تنفيذ دعم تكنولوجيا المعلومات مؤخرا الى سوء سمعة واسعة الانتشار، فان احد اكبر مشاريع تكنولوجيا المعلومات لسلوفينيا بقيت مدة طويلة مختفية عن انظار الجمهور. يهدف مشروع الصحة الالكترونية التابع لوزارة الصحة الى تحديث جميع جوانب خدمات الصحة العامة مع عدد من حلول دعم تكنولوجيا المعلومات المترابطة الجديدة. وعد المشروع بـ 1) ربط الاف الاطباء الممارسين بشبكة اتصالات امنة، 2) قياس وتوحيد تبادل سجلات المرضى ووثائقهم، 3) فتح طرق اتصالات جديدة للمرضى والاطباء الممارسين في الخدمات الصحية، 4) تقديم قاعدة بيانات للمعرفة المتقدمة المتعلقة بالصحة واليات دعم القرار.

بدأ المشروع رسميا في عام 2005، مع ذلك، لم تكن خطط المشروع منتهية حتى عام 2009. كانت الخطة تهدف الى تقديم حلول تكنولوجيا المعلومات جديدة بشكل تدريجي سنويا، حتى عام 2015. قدرت كلفة تطوير وتنفيذ والدعم الاولي لحلول تكنولوجيا المعلومات تلك بـ 67.5 مليون يورو، اضافة الى 65.5 مليون يورو خصصت لدعم التحديثات حتى نهاية عام 2023.

في منتصف عام 2012، لم يصل المشروع الى أي من ركائزه المحددة. قررت محكمة التدقيق تنفيذ تدقيق الاداء على مشروع الصحة الالكترونية، لتحديد اسباب التأخير والمخاطر المحتملة التي قد تؤدي الى عدم تقديم المشروع للمنافع المتوقعة في الاطار الزمني المحدد.

منهج محكمة التدقيق

لفهم هل كانت الوزارة فاعلة في ادارة مشروع الصحة الالكترونية، احتاجت محكمة التدقيق الى تطوير منهج معدل لموازنة حقيقة انه في اثناء التدقيق لم يكن المشروع قد اكتمل. ان مشاريع تنفيذ دعم تكنولوجيا المعلومات الكبيرة تدار عادةً بالتزامن مع اطر عمل ادارة المشاريع المعروفة دوليا التي يمكن استخدامها لتطوير منهج تدقيق اداء مشروع تكنولوجيا المعلومات. مع ذلك فان الوزارة لم تستخدم أي من المعايير المشكلة في تخطيط وادارة مشروع الصحة الالكترونية. لذلك ركزت محكمة التدقيق على اربع مجالات ادارة المشروع فقط: 1) محتوى مشروع الصحة الالكترونية، 2) تنظيم وادارة المشروع للموارد البشرية، 3) ادارة الجدول الزمني للمشروع، 4) ادارة اموال المشروع.

التحديات

لقد تم تغيير محتوى مشروع الصحة الالكترونية عدة مرات، وكانت سجلات هذه التغييرات محدودة. ومعنى هذا ان كل من النطاق والنتائج المتوقعة- حلول تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمشروع- كانت غير واضحة.

في نهاية عام 2012، انفقت الوزارة على الاقل 8.8 مليون يورو على مشروع الصحة الالكترونية. بسبب نقص الشفافية في المشروع، فلم تتمكن محكمة التدقيق من ربط مشتريات الوزارة للاجهزة والبرمجيات والخدمات المتنوعة بمتطلبات المشروع المحددة بشكل موثوق ومتكرر- اذ جعلها صعبة التحديد ما اذا تم تبرير المشتريات.

وخلال مسيرته الطويلة، تم ادارة مشروع الصحة الالكترونية من قبل عدة مدراء مشاريع، اذ لم تحدد صلاحيتهم او صلاحية اصحاب مصالح المشروع الاخرين. في عدة قضايا لم تستطع محكمة التدقيق من تحديد من الذي سمح بالتغييرات المرتبطة بالمحتوى المهم. وانخفضت شفافية المشروع اكثر من جراء انعدام التنظيم المستمر، والموجودة بشكل متكرر في عدد من الاصدارات المتنافرة. لهذا تمت المطالبة باستحصال معلومات موثوقة حول الأحداث السابقة.

وبغية اضفاء بعض التنظيم على هذه الفوضى، بذلت محكمة التدقيق جهوداً حثيثة في تنظيم المعلومات المبعثرة والمتنافرة حول حالة مشروع الصحة الالكترونية وجعلها بصورة مختصرة وواضحة.ودائماً ما يمثل التوثيق غير الكامل للمشروع خطراً في فشل الاكتشاف والافصاح عن المخالفات المهمة. ولتخفيف حدة هذا الخطر،راجعت محكمة التدقيق عدة مئات من الوثائق في عدة مخازن للوثائق(ليست بالضرورة مرتبطة بمشروع الصحة الالكترونية)، على امل جمع اكبر كمية ممكنة من المعلومات كما عملت محكمة التدقيق على زيادة عدد العينات لجميع الاختبارات المتعلقة بالمدفوعات- في بعض الحالات مراجعة جميع المدفوعات المتعلقة بجزء محدد من المشروع.

نتائج التدقيق

حددت محكمة التدقيق بان الفترة من كانون ثاني/2004 ولغاية ايلول/2013 لم تقم الوزارة بادارة مشروع الصحة الالكترونية ادارة فاعلة. وعلى الرغم من ان الوزارة استطاعت في ايلول 2013 من ربط مؤسسات الصحة العامة الكبرى مع شبكة الاتصالات، الا انها فشلت في تقديم أي من حلول تكنولوجيا المعلومات المخطط لها اصلا او تطوير سجلات المرضى الموحدة. وبالاجمال، مكنت الوزارة عشرة فقط من اصل مئات من الاطباء الممارسين لتبادل وثائق المرضى رقميا. بذلك استنتجت محكمة التدقيق بانه لم يتم تلبية أي من ركائز ولا الجدول الزمني للمشروع المخطط لها بالاصل.

قدرت محكمة التدقيق ايضا بانه تم تنظيم مشروع الصحة الالكترونية تنظيماً فاعلاً قبل 2013. على الرغم من استخدام المشروع العديد من المستشارين الخارجيين، فلم يكن واضحا من هم اعضاء فريق المشروع وما الادوار التي نفذوها. وبما انه لم يتم تحديد سلطة اصحاب مصالح المشروع المتعددين بشكل واضح، فقد قلت مسائلتهم المحاسبية الشخصية بشكل فعال.

بالمقابل، ادى هذا الامر الى ضعف الاشراف على انفاق المشروع مثلا، اشترت الوزارة اجهزة وبرمجيات الا انها فشلت في تنصيبها على مدار سنتين. بالرغم من عدم استخدام تلك الادوات، الا ان الوزارة دفعت مبالغ لصيانتها وتحديثها.كما دفعت الوزارة لعدد من المستشارين الخارجيين ممن ساهم في المشروع مساهمة غير واضحة بشكل متكرر. مولت الوزارة حل لبرنامج واحد على الاقل والذي تم تنفيذه في منظمتي صحة عامة فقط (وبعدها تم تركه)، ودفعت لتطوير حلول برمجيات متعددة مع الوظائف المتداخلة. كما دفعت الوزارة لتحديثات حلول برمجيات قطاع الصحة الموجودة، والمملوكة لشركات البرمجيات التجارية، والتي دفع لها مجهزي خدمات الصحة العامة رسوم الرخص والصيانة. وكما قدمت الوزارة العيوب الفنية المفترضة لنفس تلك الحلول كاسباب اولية للبدء بمشروع الصحة الالكترونية بالمقام الاول، فقد بدى الاستثمار في تحديثها غير منسجم مع تنفيذ المشروع بالكامل.

الدروس المستنبطة

على الرغم من ان مستويات ادارة تكنولوجيا المعلومات تتنوع الى حد كبير من بلد لاخر، الا ان مدققي جهاز الرقابة ممن يخطط على تولي تدقيق الاداء في مجال تنفيذ تكنولوجيا المعلومات يضعوا نصب اعينهم مخاطر التدقيق التالية :

- ان ارساء المساءلة على القرارات الرئيسية في المشروع قد يواجه صعوبة.

لماذا؟ لان إلاعداد لاي مشروع يمكن ان يتغير بشكل ملحوظ وفقا لتنظيم الوزارة الحكومية. ينبغي تحديد تنظيم المشروع وتفويض المشاركين في المشروع ومسؤلياتهم في وثائق المشروع. مع ذلك، فان تنظيم الوزارة الحكومية يكون خاضعا لقوانين والانظمة الداخلية للوزارة- لذا قد يتم رفض تعديل تلك الوثائق.وكذلك تستمر المشاريع عادة اطول من المصطلحات الوزارية في المكتب، وان تغييرات الكادر المتتالية قد تموه قضية المساءلة المحاسبية.

- بسبب ضعف الادارة في توثيق المشروع والسقف الزمني للاحداث الرئيسية والاطراف المشاركة والصلاحيات الممنوحة وحتى نطاق المشروع يمكن ان تكون جميعها صعبة

الاقرار. اذ ان الوزارة الحكومية تنظم وثائقها وفقا للادلة الرسمية والتي قد تكون غير مناسبة للادارة الفاعلة للمشروع.

- في حال تمويل المشروع من عدة مصادر، فان احتساب الكلفة كاملة سيكون امرا صعبا ومضيعة للوقت.
- في حال مشاركة عدة متعاقدين في المشروع، وفي حال عدم اعداد عقودهم اعدادا مناسبا، فان تحديد الادوار ضمن المشروع سيكون دائما مدعاة للشك .
- غالبا ما تتسم المصطلحات الخاصة بدعم تكنولوجيا المعلومات بالغموض، ما لم تعرف جميع مصطلحات المشروع تعريفا واضحا ولا يشوبه الغموض و تحديد مدى صعوبة اي مهمة من المهام ضمن المشروع في تحقيق اهدافها المنشودة.

الاستنتاج

في عام 2013 خفضت الوزارة من خطط مشروع الصحة الالكترونية، كما حسنت من تنظيم المشروع واشرافها على الانفاق والمساءلة لكادر فريق المشروع. مع ذلك لم يتضح الى الان هل سيحقق المشروع من منافع متوقعة و ستواصل محكمة التدقيق بمراقبة المشروع لتحقيق المزيد من التطورات.

ملاحظة المحرر

إن هذا المقال مقتبس من مواد عرض مكتوب بقلم الدكتور سيونجيون كيم، المدير العام لديوان الرقابة المالية والتفتيش الكوري. تم تسليم هذا العرض عبر اجتماع بدائرة تلفزيونية برعاية البنك الدولي والذي عقد في 15 نيسان 2014. شاركت في الاجتماع دول افغانستان وبنغلاديش وبوتان والهند والماليف ونيبال وباكستان وسريلانكا.

"جنباً الى جنب مع المواطنين": التجارب الكورية حول التدقيق التشاركي

بقلم الدكتور سيونجيون كيم، المدير العام لديوان الرقابة المالية والتفتيش الكوري

أقام جهاز التدقيق والتفتيش الكوري انواع مختلفة من العلاقات التعاونية مع المواطنين. فعلى سبيل المثال، يتلقى جهاز التدقيق الكوري المشورة والنصائح حول الاحتيال وسوء استخدام الاموال العامة والعرائض والشكاوي وطلبات التدقيق من المواطنين. كما ينشر جهاز التدقيق الكوري جميع تقاريره على موقعه الالكتروني لتسهيل وصول المواطنين اليها. تقدم هذه الورقة طلب تدقيق للمصالح العامة كمؤسسة جهاز التدقيق الكوري لتعزيز التدقيق التشاركي، واستخدام تجارب الجهاز الكوري السابقة لمعالجة ثلاث قضايا رئيسية مقترنة بتعاون الجهاز الرقابي مع المواطنين: قيم ومنافع التدقيق التشاركي، المخاطر وآليات الرقابة، والدروس المستنبطة والتحديات التي تواجهها.

تقديم طلب تدقيق المصالح العامة

قدّم جهاز التدقيق والتفتيش الكوري طلب تدقيق المصالح العامة في 1996 استناداً الى النظام الداخلي للجهاز، التي بموجبها يمكن ان تطلب منظمات المجتمع المدني التي يتجاوز عدد اعضائها 300، أو، مجموعة تتكون من 300 مواطن أو أكثر من جهاز التدقيق والتفتيش لاجراء عملية تدقيق على مواضيع محددة لاغراض الفوائد العامة.

وضع قانون مكافحة الفساد لعام 2002 اساس قانوني لقناة اخرى التي من خلالها يمكن ان يطلب المواطنين اجراء تدقيق جهاز التدقيق والتفتيش: طلب تدقيق المواطن.

إن طلب تدقيق المصالح العامة اوسع بكثير من طلب تدقيق المواطن من حيث اهلية الطالبين ونطاق التدقيق والوقت المحدد للابلاغ عن نتائج التدقيق. لتجنب أي ارباك فيما بين المواطنين، يعمل جهاز التدقيق والتفتيش الكوري حاليا مع الجمعية الوطنية والوكالات ذات العلاقة الاخرى لدمج هاتين القناتين في قناة واحدة.

طلب تدقيق المواطن	طلب تدقيق المصالح العامة	
- اكثر من 300 مواطن.	- اكثر من 300 مواطن. - منظمة المجمع الدولي مع اكثر من 300 عضو. - روؤساء الكيانات العامة. - مجالس محلية.	**اهلية التدقيق**
- اعمال غير قانونية/فساد.	- اعمال غير قانونية/فساد. - سوء استخدام الموازنة. - تحسين. - فوائد عامة.	**مسائل (مواضيع) التدقيق**
- مسائل حاليا قيد التحقيق/التجربة. - مسائل شخصية. - مسائل خاضع لاختصاص الحكومات المحلية.	- مسائل حاليا قيد التحقيق/التجربة. - مسائل شخصية.	**مسائل مستثناة**

قيم ومنافع التدقيق التشاركي

(1) المشاركة الفاعلة للمواطن في التدقيق والديمقراطية التشاركية المعززة.

يوضح الرسم البياني ادناه مسار زيادة طلبات التدقيق السريع للفترة 1996-2013.

نظرة عامة عن استلام طلب التدقيق (1996-2013)

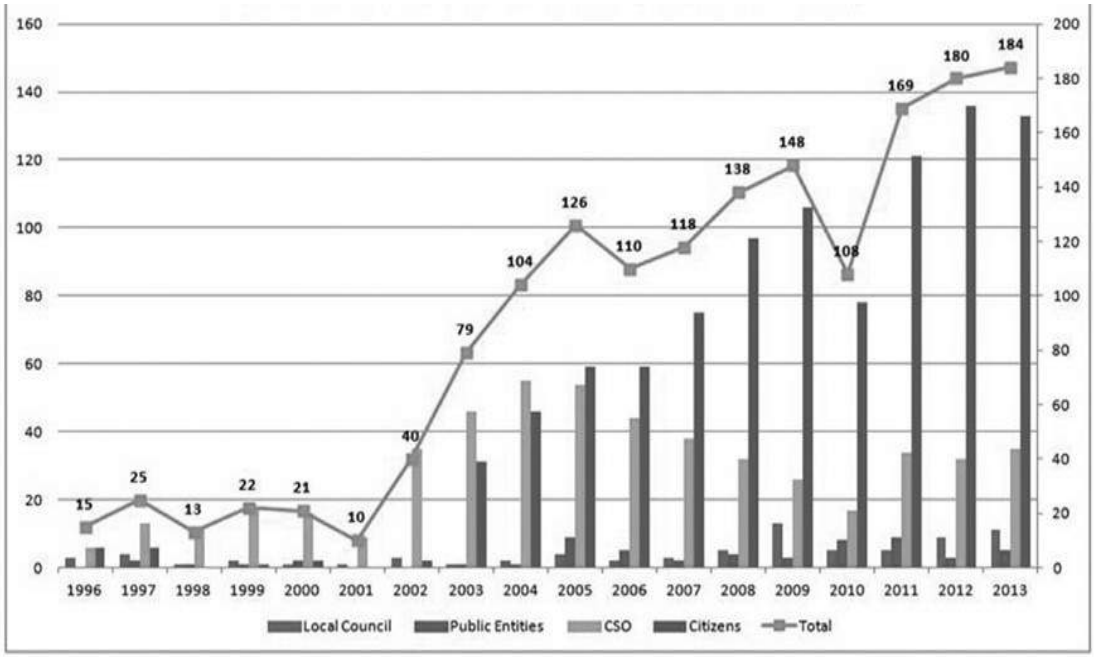

نلاحظ من عمليات التدقيق المطلوبة هذه، إن المواطنين هم الاكثر فاعلية من الطالبين، والتي تشكل ما نسبته 59.5 بالمئة من مجموع طلبات التدقيق. مع ذلك، فيما بين الفئات الاربعة للطالبين، تمتلك طلبات المواطن نسبة القبول الادنى بمقدار 28%.

تشكل نسبة منظمات المجتمع المدني البالغة 32.3 في المئة من إجمالي طلبات التدقيق، الفئة الثانية بعد المواطنين.إذ تبلغ نسبة قبول طلبات منظمات المجتمع المدني 40 في المئة، اكثر باثنى عشر نقطة مئوية على الأقل من نسبة قبول طلبات المواطنين. تلعب منظمات المجتمع المدني دورا هاما في رعاية المواطنين والعمل كمنظمات رقابية حكومية.

غالبا ما كانت تطالب المجالس المحلية، والتي لديها صلاحيات اقل نطاقاً من الجمعية الوطنية، بعمليات تدقيق الجهاز الكوري للتحقق والإشراف على أداء رؤساء السلطات المحلية.

(2) تلبية احتياجات المواطنين وحل شكاويهم.

كما هو مبين في الرسم البياني التالي بعنوان "طلبات التدقيق بحسب العناصر"، إن تلك العناصر التي ترتبط بسبل عيش المواطنين ارتباطاً وثيقاً - التصاريح والتراخيص والبناء والنقل والبيئة –تشكل نسبة 43 في المئة من مجموع طلبات التدقيق، مما يؤكد الاعتقاد بأن العناصر ذات الأولوية للمواطنين هي المطلوبة الأكثر شيوعا في التدقيق التشاركي. تساعد عملية التدقيق التشاركي الجهاز الكوري في تحري وحل شكاوى وتظلمات المواطنين.

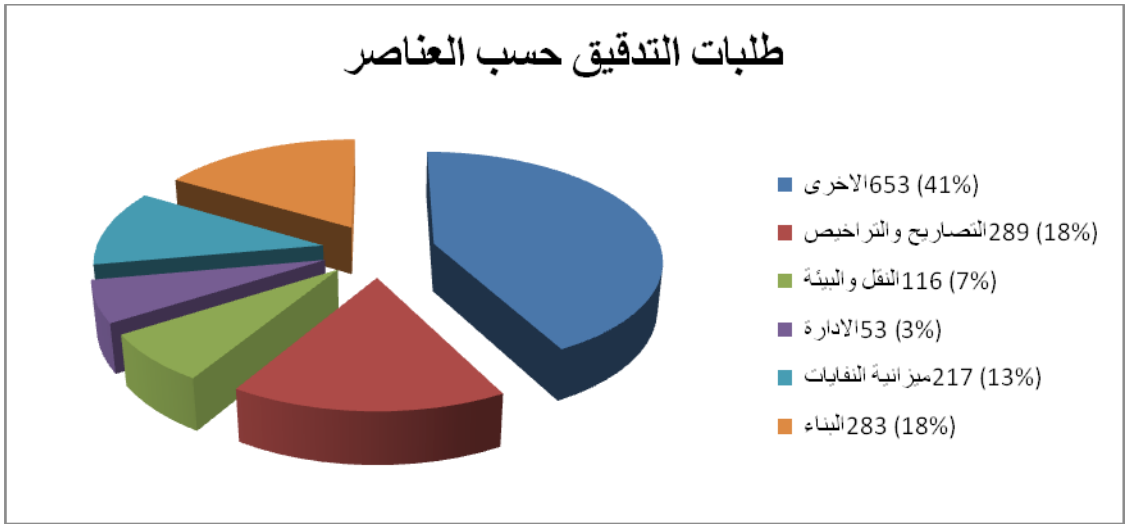

حالات تصحيح تظلم المواطن

- صادقت سلطة مقاطعة هامان على مشروع بناء مساكن جديدة، والذي تجاوز قدرة المساحة السطحية للارض. وفيما يتعلق بموضوع تفاقم ظروف البيئة السكنية، طلب سكان المقاطعة من جهاز التدقيق والتفتيش الكوري بإجراء تدقيق. نتيجة لهذا التدقيق، قرر جهاز التدقيق الكوري بأن سلطات المقاطعة التي منحت الإذن للمشروع قد انتهكت القوانين، واتخذ الجهاز الكوري الاجراءات التأديبية وفقا لذلك.
- عندما أدرك مستخدمي الهاتف أنه تم إشراكهم في خطة هاتف مكلفة دون موافقتهم، طلبوا التدقيق في شركة الهاتف. وجد الجهاز الكوري بأن هناك أكثر من مليوني حالة مشابهة للاشتراكات غير المصرح به، وأن الهيئة المشرفة، لجنة الاتصالات الكورية (KCC)، فشلت في اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد ممارسات شركة الهاتف غير المشروعة. وقد حذر الجهاز الرقابي الكوري لجنة الاتصالات الكورية فيما يتعلق بإشرافها المهمل وتم تغريم شركة الهاتف. ونتيجة لعملية التدقيق، استرد مقدمي الطلبات اموالهم بالكامل.

(3) تحسين ادارة القطاع العام

حوالي 64 بالمائة من طلبات التدقيق التشاركي اسفرت عن نتائج جوهرية بررت تلك الطلبات. إن هذا يدل على أن نظام التدقيق التشاركي، الذي بني على اساس مشاركة المواطنين في وظيفة الرقابة، يساهم إلى حد كبير في تعزيز شفافية ونزاهة المؤسسات العامة. وبسبب مشاركة المواطنين بفاعلية في التدقيق، أقرّ موظفي الحكومة الآن بأن هناك فرصة أكبر لتعرضهم للتفتيش من قبل الجهاز الرقابي إذا فعلوا شيئا خاطئاً. إن الآثار الوقائية للإشراف على القطاع العام من خلال عيون المواطنين قد تفوق التكاليف ذات الصلة.

حالات تطوير ادارة القطاع العام

- قررت سلطة مقاطعة إيومسيونغ السماح بضمان الدين للمطورين من المجمع الصناعي واسع النطاق. وفي حالة افلاس سلطة المقاطعة وإهمال المطورين يطالب مستوطني المقاطعة جهاز التدقيق الكوري بإجراء عملية تدقيق تؤدي الى تسليم جهاز التدقيق الكوري الإجراءات الانضباطية للاطراف المسؤولة عن توفير ضمان الدين.
- طالبت مجموعة مدنية تدقيق حكومة مدينة ماسان لمنحها مقاول المدينة فوائد غير مناسبة في مشروع استصلاح ماء المدينة العام, ووجد جهاز التدقيق الكوري ان حكومة المدينة قد عوضت المتعاقد اكثر من المطلوب وأوصى ان تحصل حكومة المدينة على تعويض عن الخسائر ومعاقبة الموظفين المسؤولين عن سوء إدارتهم.

المخاطر وآليات الرقابة

توجد هناك العديد من المخاطر المعروفة جيداً والمتعلقة بممارسات التدقيق التشاركي. هل يمكن مراقبة هذه المخاطر بكلفة معقولة؟ هنا نلقي نظرة على اثنين من المخاطر الرئيسية.

(1) السبب المحرِف لطلبات التدقيق

على الرغم من ان عملية التدقيق التشاركي تستحصل زخماً حيث يعبر المواطنين عن اهتماماتهم في الشؤون الحكومية تميل بعض طلبات التدقيق نحو متابعة مصالح المواطنين الشخصية والتي من شأنها ان تحرف الغرض من المصلحة العامة للتدقيق التشاركي.

ولغرض منع طلبات التدقيق والسيطرة عليها التي يغلب عليها الطابع الشخصي اكثر من العام فقد وضع جهاز التدقيق الكوري إجراءات رقابية مختلفة مثل:

- تعزيز مواصفات الطلبات
- تحديد "المصالح العامة" بطريقة صارمة.
- أعداد لجنة لمراجعة طلبات التدقيق لفحص الطلبات.

ولطلب اجراء التدقيق، يتوجب على المواطنين تشكيل مجموعة تزيد عن 300 شخص, ولغرض التحقق من العدد يوقع كل واحد منهم على طلب لتقديم معلوماته (معلوماتها) الشخصية مثل العنوان وتاريخ الولادة او عناوين الاتصال. كما أعاد جهاز التدقيق الكوري تعريف مبدأ المصلحة العامة على انه " رفاهية الجمهور عموماً والمجتمع بأسره وغير محدد بمجموعة معينة من الأشخاص او الافراد" اذ يعتبر هذا الامر أهم معايير الاختيار الرئيسية.

(2) طلبات التدقيق المدفوعة سياسياً

تميل كل من المجالس المحلية ورؤساء الحكومات المحلية الى استخدام طلبات التدقيق لتحقيق أهدافهم او جداول اعمالهم السياسية الخاصة بهم, ويمكن للتدقيق ان يكون أداة فاعلة لمهاجمة او تذليل خصومهم السياسيون ويمكن ملاحظة ذلك من خلال حقيقة بان طلبات التدقيق التي تقدمها المجالس المحلية تميل للزيادة في السنة التي تسبق الانتخابات المحلية.

ولغرض تحقيق الحيادية السياسية وتلبية احتياجات المجالس المحلية ورؤساء الحكومات المحلية ورؤساء مجالس الادارة والمواطنين من ذوي المصالح المختلفة فقد يقبل **جهاز التدقيق الكوري** الطلبات بعد مراجعة مستفيضة للفقرات كلاً على حدة, وتعد لجنة مراجعة طلبات التدقيق التي يترأسها خبير خارجي ،الآلية الأساسية لتأكيد الطلبات بقبول جهاز التدقيق الكوري طلب التدقيق من عدمه غير متحيز سياسياً.

الدروس المستنبطة والتحديات التي تم مواجهتها

تبين خبرات جهاز التدقيق الكوري بان المخاطر المرتبطة بعملية التدقيق التشاركي يمكن إدارتها بكلفة معقولة وكان جهاز التدقيق الكوري قادراً على اغتنام المصالح الجوهرية من عملية التدقيق التشاركي ولكن لا يتضمن هذا الأمر ان يعمل نموذج جهاز التدقيق الكوري في كل الظروف. قد تختلف أولوية تخصيص مصدر التدقيق فعلاً من جهاز رقابي إلى آخر بسبب مهامهم المتعددة واستراتيجيات التدقيق ومناهجه وبيئات التدقيق. وهنا ندرج بعض من الدروس المستنبطة التي تجعل التدقيق التشاركي ناجحاً:

- ينبغي بأطر العمل القانونية الرشيدة ان تكون موضوعة لضمان مواصلة العملية وتدفق المصدر واهتمام اكبر للمواطنين.
- يعد الاهتمام والدعم متواصلين من الادارة العليا امراً ضرورياً للحفاظ على اندفاع المدققين.
- يمكن للوصول المعزز لنظام الإصلاح ان يشجع على مشاركة أكثر فاعلية من المواطنين: تتضمن طرق الوصول نظم الابلاغ عن الاحتيال المستندة على الانترنت نظام هوت لاين للاحتيال الخالي من الرسوم ومركز استلام الشكاوي والالتماسات المدنية.
- ينبغي التعامل مع المخاطر المحتملة المتعلقة بمشاركة المواطنين بفاعلية.
- يمكن لمتطلبات المعايير العليا المتعلقة لأخلاقيات المدقق ان تساعد في حرف محاولات الطالب بالتدقيق للمصلحة الخاصة بدلا عن المصلحة العامة.
- يمكن للحفاظ على علاقات تعاون جيدة مع السلطات المحلية ومنظمات اخرى مقدمة للخدمات من خلال وحدات التدقيق الداخلي ان يساعد في تسهيل وتعجيل العملية برمتها.
- تعد منظمات المجتمع المدني ذوات الكوادر الجيدة شرطاً لعملية تدقيق تشاركي سليمة.

على الرغم من التطورات الايجابية فان التدقيق التشاركي للجهاز الرقابي الكوري في قيد التطور ولا يزال بحاجة الى الاستجابة للتحديات التالية:

- الارتقاء بمشاركة المواطنين في التدقيق العام في الوقت الذي يمنع فيه وبكل فاعلية أي محاولات طلب للسعي للمصالح الشخصية.
- دمج الاساس القانوني لانواع مختلفة لمبادرات التدقيق التشاركي.

- قياس قيم التدقيق التشاركي وفوائده بطريقة موثوقة وقوية والارتقاء بقيمه وفوائده.

للمزيد من المعلومات حول خبرة كوريا في التدقيق التشاركي يرجى الاتصال بالاجهاز الرقابي الكوري على البريد الالكتروني التالي: koreasai@korea.kr او زيارة الصفحة على الانترنت: http://www.bai.go.kr

المؤتمر الثاني والعشرون للمدققين العامين لدول الكومنولث

بقلم برايان فيلا, مساعد المدقق العام, مكتب مالطا للتدقيق الوطني

استضاف مكتب مالطا للتدقيق الوطني والذي يطلق عليه اختصاراً (NAO) المؤتمر الثاني والعشرين للمدققين العامين لدول الكومنولث المنعقد للفترة من 24-27 اذار, 2014, وكان بعنوان " حماية استقلالية الاجهزة الرقابية لتطوير فاعلية الابلاغ عن نتائج التدقيق وإيصالها" وحضره 87 موفداً من 35 دولة من دول الكومنولث. وكانت فكرة المؤتمر لهذه السنة مقسمة الى قسمين:

1. ضمان استقلالية الاجهزة الرقابية لاجل عملية ابلاغ فاعلة.
2. توصيل فاعل لنواتج التدقيق للجماهير الرئيسيين.

اجتماع المشاركين في مؤتمر المدققين العامين لدول الكومنولث في مالطا

افتتح المؤتمر الرئيس المالطي السابق معالي الدكتور جورج ابيلا الذي شدد على ان المؤسسة الرقابية العليا تعد احد أهم أعمدة الديمقراطية السليمة. وقال الدكتور بان الأجهزة الرقابية تعمل كحلقات ربط في العلاقات المعقدة التي غالباً ما تتضمن السلطة التشريعية والتنفيذية من جهة والحكومات والمواطنين من جهة أخرى.

وبين المدقق العام السيد انطوني سي. مفسود بان 2014 هى الذكرى السنوية المائتين لتأسيس الجهاز الرقابي المالطي وبين تطور مكتب التدقيق الوطني على مدار تلك السنين خصوصاً عند إعادة تأسيس دائرة التدقيق السابقة لتكون مكتب التدقيق الوطني في سنة 1997.

اشار السيد ميسفود ايضا الى النجاح العظيم الذي حققه المدققون العموميون في الكومنويلث نتيجة لجهودهم الجماعية عندما اصدر رؤساء الحكومة في الكومنويلث البيان في نهاية اجتماعهم الذي انعقد 2013 في سريلانكا الذي اكد على اهمية رصانة واستقلالية اجهزة الرقابة العليا ولجان الحسابات العامة.

أجهزة الرقابة العليا

45. اقر الرؤساء بالاسهام الذي تلعبه اجهزة الرقابة العليا المستقلة والرصينة والتي تملك الموارد المناسبة في تحسين الشفافية والمساءلة والقيمة مقابل المال لضمان انفاق الاموال العامة انفاقاً سليماً.

لجان الحسابات العامة

46. اكد رؤساء الحكومة مجددا ان للاشراف البرلماني المستقل والرصين دورا مهما في ادامة ثقة المواطنين بنزاهة الحكومة من خلال لجان الحسابات العامة التي تتسم بالفاعلية والشفافية والاستقلالية.

ضمان استقلالية اجهزة الرقابة العليا في تحسين فاعلية الابلاغ عن نتائج التدقيق ونقلها

قدم السيد برين فيلا – مساعد المدقق العام – نبذة عامة عن موضوع المؤتمر بالقول انه يعنى بالعناصر الرئيسية الثلاث المتداخلة :1) استقلالية اجهزة الرقابة العليا 2) الابلاغ الفاعل لاجهزة الرقابة العليا 3) النقل المعلومات الفاعل لعملية الابلاغ التابعة لاجهزة الرقابة العليا. اشار السيد فيلا الى الوثائق الدولية التالية التي تتعلق بموضوع المؤتمر:

- اعلان ليما لدليل مبادئ التدقيق التي اقرت في ليما في الاجتماع الدولي التاسع لاجهزة الرقابة العليا
- المبادئ الجوهرية الثمانية في اعلان المكسيك حول استقلالية اجهزة الرقابة العليا التي أقرتْ في المؤتمر الدولي التاسع عشر في 2007

ذكر السيد فيلا ايضا بان قرار الامم المتحدة لسنة 2011 حول استقلالية الجهاز الرقابي العالي الذي اشار الى امكانية اجهزة الرقابة العليا بانجاز مهامها بموضوعية وفاعلية فقط في حال استقلاليتهم عن الجهة الخاضعة للتدقيق وبمنأىً التاثيرات الخارجية .

ان الموضوع الفرعي الاول في المؤتمر كان حول " ضمان استقلالية اجهزة الرقابة العليا من اجل الوصول الى الابلاغ الفاعل "والذي تراسه السيد ثيبكل ماكيتو – المدقق العام في جنوب افريقيا . قدم السيد امياس مورس – المدقق والمراقب العام في المملكة المتحدة الخطاب الرئيسي و قدمت اجهزة الرقابة العليا في كندا ونيوزلندا وزامبيا العروض التقديمية .

ركزت النقاشات على اهتمامات الموفدين ببعض المعوقات الرئيسية في الاستقلالية الكاملة وخصوصا الافتقار الى الرقابة على الموارد البشرية والمالية و نقاط الضعف في قابلية المشرعون على تشجيع السلطة التنفيذية على المحاسبة .

وتوصل المشاركون ممن ناقش هذا الموضوع الفرعي الى استنتاج بان استقلالية الجهاز الرقابي العالي ليست وسيلة لتحقيق الغاية،انها عمل متواصل في العمل المحرز. ان السلطة التشريعية هي من تمنح الاستقلالية ومن ثم توضع حيز التنفيذ وينشئها ويحافظ عليها الجهاز الرقابي العالي .

ويبدو ان اغلب دول الكومنويلث ملتزمة بالمبادئ الجوهرية في استقلالية اجهزة الرقابة العليا التي وضعت في القانون و اندمجت في البنية المؤسساتية . فمع ذلك وعمليا ، يواجه المدققون العموميون في الكثير من السلطات القضائية القيود العملية في استقلاليتهم . وعلى ما يبدو -وفي دول الكومنويلث-في الوقت الذي تركز الضمانات القانونية والمؤسساتية على حماية مكتب المدقق العام ونائبه من التاثير غير الضروري ، فهناك حماية اقل بكثير على المنظمة نفسها –وهذا يعني – الجهاز الرقابي العالي وكادره. ان الاستقلالية محدودة في العديد من السلطات القضائية عندما لاتتمكن اجهزة الرقابة العليا من توظيف وادارة كوادرهم عندما تحدد موازناتهم من قبل وزارة المالية او / و عندما لايتمكنون من وضع النتائج الخاصة باعمالهم في المطلب العام وضمن الاطار الزمني المعقول.

اثيرت العديد من القضايا الجديدة التي تعيق استقلالية اجهزة الرقابة العليا وقدراتها على توفير الضمان الى المشرعين والمواطنين. على سبيل المثال ، الى أي مدى لدى اجهزة الرقابة العليا الحق في التدقيق المباشر للمتعاقدين في القطاع الخاص (مثل اؤلئك المساهمون في شركات القطاع المختلط او اؤلئك الذين يقدمون الخدمات الى الشعب ؟) وكذلك كحكومات قد استجابت الى الازمة المالية التي حصلت في السنوات السابقة ، ففي بعض الدول ، قد لجا اعضاء البلمان الى اجهزة الرقابة العليا لطلب المشورة واعادة الطمأنينة – والتي اقرت الى انه ينظر الى اجهزة الرقابة العليا كحراس على الاقتصاد المالي . وفي الختام ، ان استقلالية الجهاز الرقابي العالي لا تعني الانعزال والتي يمكن بالفعل ان تؤثر سلباً على الاستقلالية على العكس تماماً فان الاستقلاليةتقديم خطة من اجهزة الرقابة العليا التي يمكن ان تساهم مع اجهزة الدولة بفاعلية.

في ورشة عمل خلال مؤتمر المدققون العموميون في دول الكومنويلث،يناقش الوفود الجهود المبذولة في تعزيز استقلالية اجهزة الرقابة العليا في الكومنويلث

تراس السيد شاشي كانت شارما – المدقق والمراقب العام في الهند جلسة الموضوع الفرعي الثاني حول " النقل الفاعل لنتائج التدقيق الى الحضور الرئيسيين ". وقدم كل من رؤساء الاجهزة الرقابية العليا وممثليهم من استراليا وبنغلادش وقبرص وماليزيا وجزر المالديفز وتنزانيا القاء كلمات بشان الموضوع._ركزت العروض على التحديات المرتبطة بالتزامات الابلاغ القانوني ونتائج التدقيق المبلغ عنها من قبل اجهزة الرقابة العليا والحضور الرئيسيين في التقارير وادوات وتقنيات الابلاغ ومحتوى تقرير التدقيق و اعداد التقارير الفاعلة عن اعمال التدقيق الفاعلة. وركزت النقاشات ايضا على المعوقات المؤسساتية والقانونية في الابلاغ والحاجة الى ايجاد وسائل احسن للوصول الى مختلف الحضور و جودة و وضوح رسائل الجهاز الرقابي العالي و تطوير المزيد من المنهجيات النظامية لمتابعة تنفيذ التوصيات.

توصل المشركون ممن ناقش هذا الموضوع الى استنتاجين في ممارسة استقلاليتهم وهو حاجة اجهزة الرقابة العليا الى الاخذ بعين الاعتبار العناصر الاربعة التالية في نقل المعلومات :

- المحتوى – ينبغي ان تكون التقارير ذات جودة سليمة و مفهومة للقارئ
- الوسيلة –الاخذ بنظر الاعتبار كيفية وماهية وسائل الاعلام والوسائل الاخرى و الرسائل التي استخدمت في نقل المعلومات
- الحضور- تتكون من لجنة الحسابات العامة او المشرعون او الرئيس او رئيس الوزراء ورؤساء الخدمات العامة و /او جمهور الناخبين محددين ضمن الجماهير

- المفهوم – اعداد صورة للجهاز الرقابي العالي التي تجعل المدقق العام واضح و جدير بالثقة و ذو معرفة وصادق ومحايد و بنفس الوقت حساس تجاه المنافع الشرعية لتلك الخدمات العامة المقدمة و انفاق او جمع الاموال العامة .

توصلت الاستنتاجات ايضا الى التحديات الجديدة في علاقات الابلاغ الجديدة والتقليدية. ان العلاقات التقليدية مازالت اساسية وكما انها تعود الى نقل نتائج التدقيق الى اعضاء البرلمان و السلطة التنفيذية ووسائل الاعلام. بينما تستوجب علاقات الابلاغ الجديدة المزيد من التفاعلات الشديدة و التواصل مع الجهات الخاضعة للتدقيق – بعضها قد تكون جديدة على السلطة القضائية للجهاز الرقابي العالي والعلاقات الاخرى فان على اجهزة الرقابة العليا ان تكون مع هيئات الاشراف – مثل المنظمات التنظيمية و المصارف المركزية و الوكالات مكافحة الفساد – التي تتطلب فهم كلا من عمل الجهاز الرقابي العالي و كيفية تداخل وتفاعل مجالات اهتماماتهم.

ان اشكال الإبلاغ بالنسبة الى المشاركين تكون اما رسمية او غير رسمية.اذ ان الابلاغ الرسمي يتعلق بالابلاغ القانوني بالنتائج والاستنتاجات وربما التوصيات بينما الابلاغ غير الرسمي يمكن ان يستوجب المشاركة في الحوار العاقل مع المسؤولين الحكوميين حول الشفافية و النزاهة واداء نظام الحوكمة في الدولة.

و شدد المشاركون ايضا ان التواصل مع النظراء الخارجيين والدول المانحة يوفر الفرص للانعكاس الذاتي ومراجعات النظير وبناء القدرات ونشر الممارسات الجيدة و اتاحة الفرصة لمقاومة الانعزال.ان التواصل مع الجمهور و وسائل الاعلام المسيسة يعد تحديا ووجود الجهاز الرقابي العالي في هذا المضمار يمكن ان يكون غير مستقر ومحفوف بالمخاطر. ومع ذلك ولكي يستمر الجهاز الرقابي العالي بان يكون ذو صلة و على اتصال ومفيد ، فان الانخراط مع اصحاب المصلحة هؤلاء يعد أمراً اساسيا.

اضافةً الى مناقشة مواضيع المؤتمر ، حضر المشاركون ايضا في تقديم العروض حول التدقيق الحكومي والحوكمة الرشيدة وانعكاساتها على خبرات اجهزة الرقابة العليا وورشة العمل حول الاتجاهات المستقبلية للمدققين العموميين في الكومنويلث في 2017 . واتفق على يستضيف الجهاز الرقابي العالي في الهند مؤتمر المدققون العموميون في الكومنويلث القادم الذي سيعقد 2017.

للمزيد من المعلومات عن مواد المؤتمر ،يرجى الاتصال بفريق تنظيم مؤتمر المدققين العموميين في الكومنويلث عبر البريد الالكتروني :

CAG2014.nao@gov.mt او nao.malta@gov.mt.

أخر مستجدات التعاون بين الانتوساي والجهات المانحة

دعوة عالمية لتقديم مقترحات 2013

إعداد: أمانة تعاون الانتوساي- الجهات المانحة

انطلقت الدعوة العالمية لتقديم مقترحات مشاريع الدول المانحة لعام 2013 خلال مؤتمر الانكوساي في تشرين أول 2013.حيث وجهت الدعوة الى أجهزة رقابية معينه والى اقاليم الانتوساي الرئيسية والفرعية, إضافة إلى لجان ومجاميع عمل الانتوساي. على عكس مقترحات عام 2011, ابتدأت الدعوة العالمية لعام 2013 باعداد مذكرات مفاهيمية للمشروع قبيل تقديم المقترحات كاملةً.تتمثل منافع استخدام مذكرات التفاهم انها لا تقتضي جهوداً مضنية من الجهاز الرقابي, في حين ان المذكرات مستمرة في توفيرها المعلومات اللازمة لمقدمي الدعم لتقييم ومقارنة المقترحات. وفي حال وجود أي اهتمام من قبل مقدمي الدعم، فان مذكرات مفاهيمية ستطور لتكون مقترحات أكثر شمولية.

تم استلام ثمان وأربعين مذكرات مفاهيمية عن الدعوة العالمية لمقترحات المشاريع 2013. تتضمن مذكرات التفاهم على تسعة مبادرات من أقاليم الانتوساي الرئيسية والفرعية وأربعة مبادرات عالمية وخمسة وثلاثين مبادرة على المستوى المحلي. وقد وردت مذكرات مفاهيمية باللغة العربية والانكليزية والفرنسية والبرتغالية والروسية والاسبانية. علماً ان مجموع المبالغ المالية المطلوبة هو 57 مليون دولار.

نوعية المذكرات المفاهيمية

قدمت 47 مذكرة مفاهيمية اجمالاً الى أمانة الانتوساي للدول المانحة لغرض الحصول على الآراء والتعليقات في مدة أقصاها 31 كانون ثاني 2014. وقامت الامانه العامة بالتعاون مع الجهاز النرويجي والسويدي بالإضافة إلى مستشاريين من ذوي الخبرة بالمؤسسة الرقابية بتقديم تعليقات وأراء حول جميع المقترحات في شهر شباط. وحيث ان نوعية وجودة المذكرات المفاهيمية قد

اختلفت، فان نوعيتها قد ارتقت من سابقاتها في عام 2011. وفي أثناء مرحلة تقديم الآراء والمعطيات، حددت الأمانة العامة القضايا الشائعة التالية في عدد من مقترحات المشاريع:

1- عدم ذكر تحليل المشكلة او ربطه بالخطة الإستراتيجية للجهاز

2- عدم وضع الهدف والمعطيات والنتائج عند المستويات المناسبة (الهدف شائع جداً والمستوى على مستوى عال والنتائج موضوعة على مستوى المخرجات)

3- ضعف اقرار الفرضيات ومحدوديته والمخاطر الكامنة في المبادرة

4- الافتقار الى تحديد المرحلة والمراجعات نصف الفصلية للمشاريع طويلة الاجل

5- مطالبة شركاء تنفيذ المشاريع الخارجية بتقديم النتائج (على سبيل المثال, اعداد كتيب ارشادي) بدلا من تيسير عمل الجهاز للقيام بذلك و/او عدم الوضوح في كيفية عمل الجهاز الرقابي والشركاء المنفذين للمشاريع سويةً اضافة الى تبادل المسؤوليات.

6- تركز المذكرة المفاهيمية تركيزا كاملا على تنمية القدرات المهنية (على سبيل المثال, التدريب) من دون ايضاح كيفية الوصول الى التنمية التنظيمية وتغيير الاداء على مسوى الجهاز الرقابي

7- المؤشرات هي في الواقع اهداف وليس "الشئ الذي سيقاس" اضافة الى عدم وضوح مصدر بيانات تلك المؤشرات

8- عدم وجود مقترح (ومؤشرات) عن كيفية مراقبة المشروع

9- الربط بين المشكلة والهدف والناتج والمخرج والنشاط غير منطقي و/او هنالك اشياء يتضمنها مستوى الهدف والناتج لم تعالج من قبل أي مخرجات او نشاطات مقترحة.

10- اشكال الدعم الاخرى التي وردت من الجهاز الرقابي (وخصوصا المشاركة في المبادرات العالمية والاقليمية) لم يتم تحديدها و/او عدم الاخذ بترتيبات التعاون الضرورية.

الاحتياجات المحددة

تغطي المذكرات المفاهيمية عددا من جوانب بناء القدرات,حيث تتضمن ثلاث وثلاثين مذكرة على عناصر تهدف مباشرة على تعزيز بناء قدرات الاجهزة الرقابية. وتهدف ايضاً سبعة عشر مبادرة على تنفيذ المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا ولاكثر من نوع من انواع التدقيق.كما تهدف اربعة عشر مبادرة الى تعزيز الانواع الاخرى من تدقيق بناء القدرات المتخصص, على سبيل المثال "تدقيق انظمة تكنولوجيا المعلومات, تدقيق الصناعات الاستخراجية, تدقيق الفساد والاحتيال, التدقيق البيئي". وتمتلك سبعة مبادرات على عناصر تتعلق بتعزيز استقلالية الجهاز الرقابي واطار العمل القانوني للجهاز. وتسعى ثلاث مبادرات الى دعم تعزيز القدرات التنظيمية من خلال تعزيز تقييم المخاطر التشغيلية والاستراتيجية و/او التخطيط التشغيلي, في حين هنالك عشر مبادرات اخرى تسعى الى دعم تطوير عمليات التنمية التنظيمية الاخرى (الموارد البشرية, انظمة الادارة المالية, و/او وظائف او انظمة ضمان الجودة). وذكرت 17 من المذكرات المفاهيمية لاحتياجات بناء القدرات للبنى التحتية والتجهيز, اضافة الى الحاجة الى الاستثمار في معدات وبرامج تكنولوجيا

المعلومات. وقد ذكرت اثنتين من المبادرات على تعزيز دور المواطن والمجتمع المدني واشراكه في تدقيق القطاع العام, اضافة الى تعزيز ادارة التواصل واصحاب المصلحة التي قد ذكر في خمس مبادرات.

التوزيع الجغرافي

هنالك توزيع جغرافي سليم من خلال المذكرات المفاهيمية الواردة من جميع اقاليم الانتوساي، حيث ورد العدد الاكبر للمذكرات من مناطق منظمة البلدان الفرانكفونية في افريقيا يليه الاولاسيف والاسوساي.

يبين الشكل 1 المذكرات المفاهيمية المقدمة من قبل الاجهزة الرقابية, مناطق الانتوساي الرئيسية والفرعية فضلا عن اربعة مذكرات عالمية.

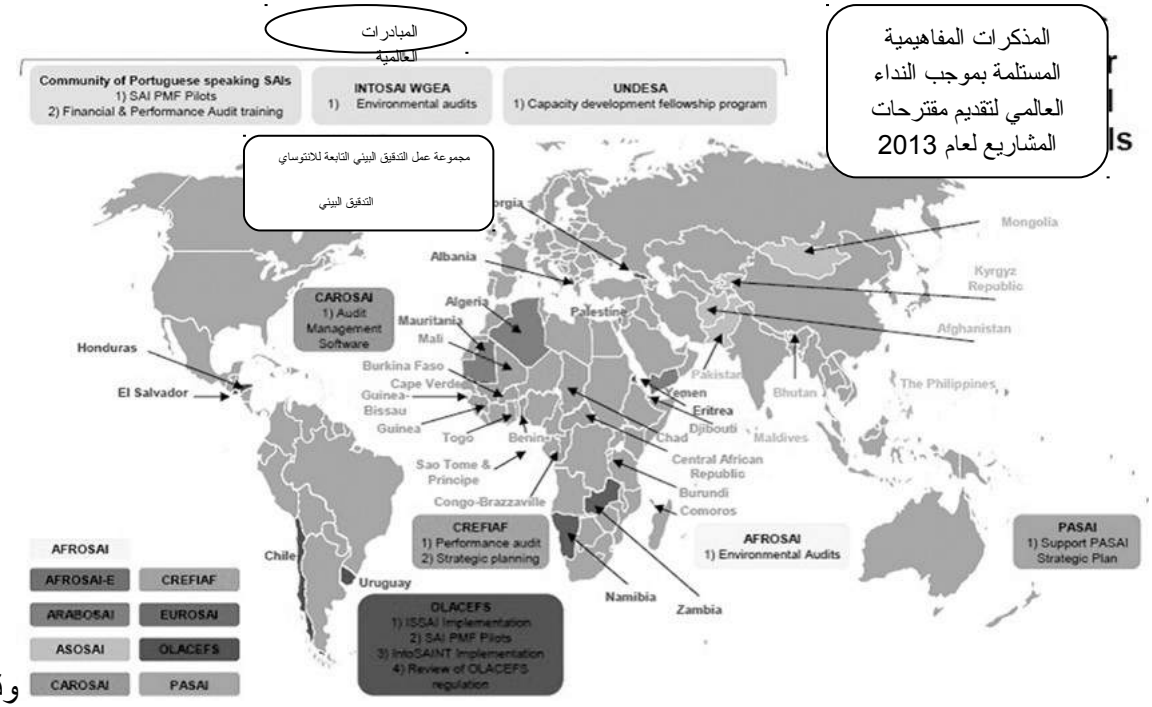

وقد قدمت اربعة وخمسين بالمئة من المذكرات المفاهيمية من قبل اجهزة رقابية لدول مدرجة ضمن البلدان اقل نمواً على قائمة لجنة المساعدات الانمائية من مستلمي المساعدة الانمائية الرسمية. تسعة وعشرين بالمئة من المذكرات قدمتها دول مدرجة بدول منخفضة الدخل او بلدان متوسطة الدخل.

يوضح الشكل 2 الدعم المالي المطلوب من مناطق الانتوساي, مجزئة الى مذكرات مفاهيمية على المستويين القطري والاقليمي.

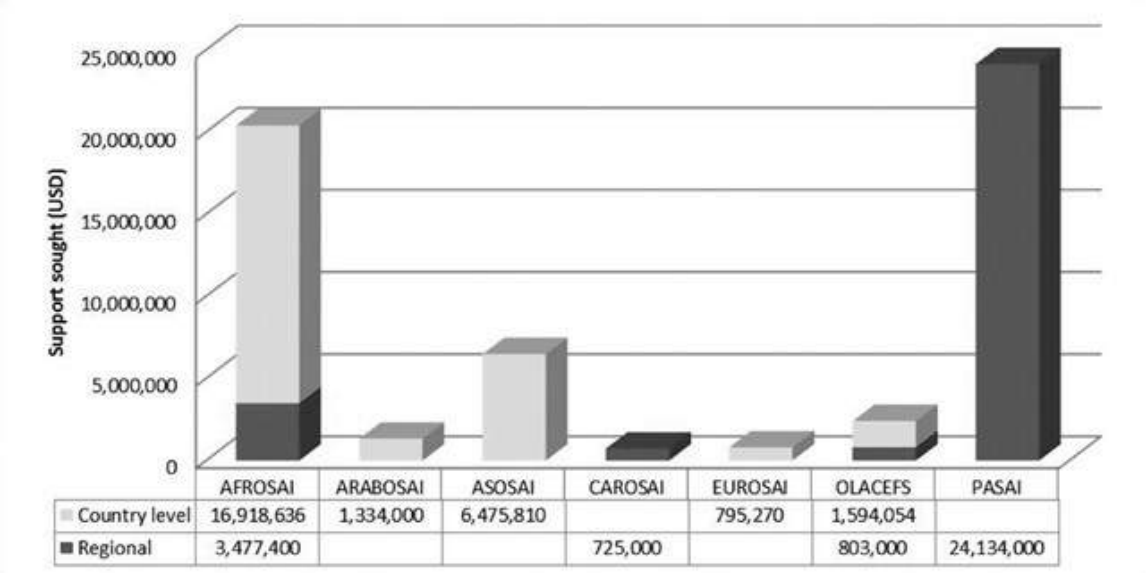

	AFROSAI	ARABOSAI	ASOSAI	CAROSAI	EUROSAI	OLACEFS	PASAI
Country level	16,918,636	1,334,000	6,475,810		795,270	1,594,054	
Regional	3,477,400			725,000		803,000	24,134,000

ان المبلغ الإجمالي للدعم المالي المطلوب هو 57 مليون دولار أمريكي. ثمانية وأربعين في المائة من الدعم مطلوب من اجهزة الدول الداعمة للمذكرات المفاهيمية, و 51 بالمئة من الهيئات الاقليمية التابعة للانتوساي لصالح لمبادرات الاقليمية, وواحد بالمئة من الدعم لصالح المبادرات العالمية. تمثل الافروساي والباساي الجزء الاكبر من الدعم لتصل ما مجموعه 44,5 مليون دولار امريكي. ويمثل مقترح الباساي مذكرة تفاهمية واحدة تغطي المبادرات التي تقودها الامانة الاقليمية (5,7 مليون دولار), فضلا عن المبادرات على المستوى القطري (18,4 دولار امريكي).

سبل المضي قدما: نداء عالمي من أجل عملية مطابقة المقترحات

تشارك جميع مقدمي الدعم المحتملين في الوقت نفسه بملخص الدعوة العالمية لتقديم مقترحات المشاريع. ويشمل ذلك الوكالات المانحة واجهزة الرقابة العليا التي تقدم الدعم ومنطقة الانتوساي الرئيسية والفرعية وهيئاتها (مثل مبادرة تنمية الانتوساي IDI) وصندوق تنمية قدرات الجهاز الرقابي. ويقتضي على هذه المنظمات الاخذ بنظر الاعتبار مصلحتهم الارشادية في تقديم الدعم وايصال هذه المنفعة الى المتقدم بالطلب, INTOSAI.Donor.Secretariat@idi.no. وسوف تعمل الامانة على تقديم الدعم لتعزيز فعالية التنسيق حيثما طلب. في حال وجود تعابير متعددة للمنفعة في المذكرة المفاهيمية, فعلى المتقدم اختيار كيفية ومع من تقدم الطلبات. ينبغي على مقدمي الطلبات المحتملين ومقدمي الدعم ضمان التنسيق الفاعل بين مقدمي المحتملين ومع المبادرات الجارية ذات الصلة. وقد تكون المعلومات الموجودة في قاعدة بيانات تنمية القدرات الجهاز تفي بالغرض www.SAIdevelopment.org

لضمان التنسيق الفاعل والمحدد من الدعم, يتميز الاجتماع السابع للجنة إدارة الجهات المانحة التابعة للانتوساي الذي سيعقد في باريس بانعقاد جلسة حول الدعوة العالمية, بما في ذلك اجتماع الطاولة المستديرة من قبل مقدمي الدعم. وعند مطابقة المذكرات المفاهيمية مع مقدمي الدعم المحتملين, يفضل من مقدمي الدعم والمتقدمين اليه العمل بشكل ثنائي لتحديد الإجراءات المناسبة والجدول الزمني المناسب للمضي قدماً. وسوف تسعى الأمانة الى توفير الدعم اللازم حيثما وجد. وسيتم إعداد تقرير

من داخل الانتوساي

حول سير عمل مطابقة المذكرات المفاهيمية ليتم تقديمه في اجتماع لجنه إدارة الجهات المانحة التابعة للانتوساي.

مجموعة عمل الاسوساي المعنية بالتدقيق البيئي تعقد حلقتها الدراسية الخامسة واجتماع المجموعة الرابع في فيتنام

عُقدتْ كل من الحلقة الدراسية الخامسة حول التدقيق البيئي و الاجتماع الرابع لمجموعة عمل الاسوساي المعنية بالتدقيق البيئي في هانوي – فيتنام بتاريخ 14-18 نيسان .حيث شهدا حضور 53 موفدا من 19 دولة و ملاحظين من AFROSAI WGEA, INTOSAI WGEA و المؤسسة الكندية للتدقيق الشامل (CCAF-FCVI) و المؤسسة الالمانية للتعاون الدولي (GIZ) .

كانت الحلقة الدراسية للتدقيق البيئي بمثابة منتدى لتشارك الخبرات وافضل الممارسات فيما يتعلق بثلاثة مواضيع : البحث و التدقيق حول البيئة الجوية و التدقيق الخاص بالطاقة المستدامة و التدقيق الخاص بالنفايات الصلبة . قدمت خلال الحلقة الدراسية تسعة عشر تقريرا استنادا إلى هذه المواضيع .

عقد اجتماع ASOSAI WGEA لاطلاع المشاركين على المستجدات في مجال تطورات التدقيق البيئي منذ آخر اجتماع لها .كما ناقش اعضاء المجموعة و تبنى خطة عمل 2014-2016 لـ ASOSAI WGEA و تقديم مقترحين للتدقيق التعاوني.

القى الدكتور دونغ داشينغ (نائب المدقق العام لجهاز الرقابة الصيني) نيابة عن السيد لو جياي (رئيس ASOSAI WGEA والمدقق العام لجهاز الرقابة الصيني) الملاحظات الافتتاحية وتحدث حول عمل

ASOSAI WGEA خلال السنتين الماضيتين .و قام السيد نجوين هو فان (المدقق العام لمكتب التدقيق الحكومي الفيتنامي) وممثل رئيس ASOSAI WGEA بإلقاء الكلمة الافتتاحية.

وسيستضيف الجهاز الرقابي الهندي الحلقة الدراسية و اجتماع العمل القادمين في سنة 2016.

تزايد عدد مراجعات النظير حول التقارير الثلاثة للجنة الفرعية التابعة للجنة بناء القدرات

بموجب خطة عمل 2013-2016 للجنة الفرعية التابعة للجنة بناء القدرات التابعة للانتوساي حول تعزيزافضل الممارسات و ضمان الجودة عبر مراجعات النظير الطوعية (اللجنة الفرعية) و التي صادق عليها الانكوساي الحادي والعشرين الذي عُقِدَ في بكين سنة 2013 فقد أجرى رئيس اللجنة الفرعية (الجهاز الرقابي السلوفاكي) استبيان مراجعات النظير المستند إلى البريد الالكتروني ضمن أعضاء الانتوساي في شباط و آذار من سنة 2014.

لغاية 1 نيسان 2014 سجلت اللجنة الفرعية 66 مشروع مراجعة نظير .و يعد مكتب مساءلة الحكومة الامريكي من الاجهزة التي خضعت لاكبر عدد من المراجعات و التي بلغت اربعة مراجعات نظير .فيما حصلت الأجهزة الرقابية من كندا و ليتوانيا و بولندا على ثلاث مراجعات نظير . و خضع اربعة عشر جهازا رقابيا للمراجعة مرتين فيما خضع خمسة و عشرون جهازا رقابيا للمراجعة لمرة واحدة فقط. و تعني هذه الأرقام ان 43 جهازا رقابيا (أي 23% من 191 جهازا رقابيا ضمن الانتوساي) قد خضعوا لمراجعة النظير لحد الان.

وقد شارك الجهاز الرقابي السويدي 18 مرة كمراجع نظير يليه في عدد المشاركات الجهاز الرقابي النرويجي و الهولندي (كل منهما شارك سبعة عشر 17 مرة) و من ثم الجهاز الرقابي للمملكة المتحدة (16 مرة). ان هذه الأجهزة الأربعة- باعتبارهم من مراجعي النظير- كانت مسؤولة عن 41% من مشاركات الأجهزة الرقابية في مراجعة النظير . ويرتاي رئيس اللجنة الفرعية بضرورة معالجة انعدم التوازن هذا و سيعرض نتائج الاستبيان في اجتماع لجنة بناء القدرات في ليما – بيرو في ايلول 2014. وبناءا على رغبة رئيس اللجنة الفرعية في أن يكون مثالا يحتذى به، فهو يعتزم ان يسهم في هذه العملية من خلال قيامه بدور مراجع نظير .

أصبحت مراجعات النظير عملية قَّيمة باعتبارها أداة تقييم لأعضاء الانتوساي : وقد سجلت 29 مراجعة نظير خلال فترة عشر سنوات (2000-2009). وقد شهدت السنوات الخمس التالية (2010-2014) تزايد عدد مراجعات النظير المنفذة إلى 37 مراجعة .

كشف استبيان البريد الالكتروني ، بعد اقراره في سنة 2010 من قبل الانكوساي العشرين، بأن المعيار ISSAI 5600 – دليل مراجعة النظير – قد استخدم استخداما واسعا وبالأخص في مرحلة

الإعداد لمراجعة النظير وفي المقام الأول في عملية تخطيط مراجعة النظير. ومن المقرر اعادة تنقيح المعيار ISSAI 5600 والاقرار اللاحق في مؤتمر الانكوساي الثاني و العشرين في 2016 . إن مراجعة هذا المعيار تمثل فرصة للإسهام بالخبرات والمعرفة لتنمية أطار عمل ISSAI ولمجتمع الانتوساي برمته.

واجتمع فريق عمل اللجنة الفرعية و بضمنه ممثلين عن الأجهزة الرقابية العليا لألمانيا و هنغاريا و بولندا و سلوفاكيا خلال أيار 2014 في براتسلافا – سلوفاكيا للعمل على تنقيح المعيار ISSAI 5600 بموجب خطة عمل اللجنة الفرعية .

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالجهاز الرقابي السلوفاكي على العنوان الآتي info@nku.gov.sk

فريق مهام

اللجنة الفرعية (من اليسار) :بي. بانا (الجهاز الرقابي البولندي) ، أي. هيتيني –لايو و زي. غيداي (الجهاز الرقابي الهنغاري) ، اس. هيلد (الجهاز الرقابي الالماني) ، أي. غال (الجهاز الرقابي السلوفاكي) ، اس. لودس (الجهاز الرقابي الالماني) أي .سيهو و تي. تيرباك (الجهاز الرقابي السلوفاكي).

الاجتماع الأول لمجموعة عمل حول التحديث المالي و الإصلاح التنظيمي

التاريخ :	6-7 أيار 2014
المكان :	واشنطن العاصمة
الجهة المضيفة :	مكتب مساءلة الحكومة الأمريكي
الأجهزة الرقابية للبرازيل و تشيلي و الصين و فنلندا و اندونيسيا و ايطاليا و المكسيك و هولندا و بولندا و جمهورية كوريا و السعودية و السويد و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة.	

اجتماع مشاركو WGFMRR في واشنطن العاصمة لتبادل الأفكار حول مواضيع مثل الإصلاحات التنظيمية المالية .

استضاف مكتب مساءلة الحكومة الأمريكي الاجتماع الأول لمجموعة عمل حول التحديث المالي و الإصلاح التنظيمي (WGFMRR) في واشنطن العاصمة .إن عمل المجموعة يقع ضمن ثلاثة مجاميع فرعية تتولى ثلاثة أهداف :

- تركز المجموعة الفرعية الأولى و التي ترأسها الصين على **أدوات التدقيق** :حيث تقوم بجمع و تلخيص المعلومات حول صلاحيات و إمكانيات الجهاز الرقابي في مجال إجراء عمليات التدقيق التنظيمي المالي و تحدد الأدلة و الأدوات الأخرى المتعلقة بإجراء مثل هذه العمليات و توفر الدعم التقني لأجهزة الرقابة العليا.

- تركز المجموعة الثانية و التي ترأسها كندا على التواصل :حيث تحدد المنظمات الدولية ذات الصلة التي تسهم في جهود التحديث المالي و الإصلاح و تعد لائحة بجهات الاتصال في كل منظمة و تتواصل معها لمناقشة الآليات المحتملة لتشارك المعلومات.

- تركز المجموعة الثالثة التي ترأسها الولايات المتحدة على جهود الإصلاح :حيث تحدد وتجمع المعلومات حول طبيعة ونطاق وواقع تنفيذ التحديث المالي و الإصلاح التنظيمي المنفذ على المستويين المحلي والعالمي وتجمع هذه المعلومات لتحديد الفجوات المحتملة التي قد تستدعي اهتمام اكبر في المجال التنظيمي.

والتقى الموفدون خلال الاجتماع الذي استغرق يومين ضمن مجموعاتهم الفرعية المعنية لمناقشة خطط العمل و تحديد الخطوات التالية.

اتفقت المجموعة الفرعية لأدوات التدقيق على الآتي:

- إيجاد معلومات حول صلاحيات وخبرة ومنهجية الجهاز الرقابي والإرشاد المتاح للإشراف على النظام المالي .

- تقديم منهجياتهم للإشراف على النظام المالي .
- تحديد أدوات و أدلة لغرض تشاركها بين أجهزة الرقابة العليا.

ستقوم مجموعة التواصل بالاتي

- تحديد جهات الاتصال و الإعداد لاجتماعات مع الهيئات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي و مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل الخاصة بالإشراف المصرفي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.
- مراجعة وضع الاتحاد المصرفي الأوروبي وتحديد المنفعة من وراء إنشاء صلة بالاتحاد الأوروبي.
- الحصول على المعلومات المتعلقة بعمل أجهزة الرقابة في مجال مراقبة الاستقرار المالي والإصلاح

ستقوم مجموعة جهود الإصلاح بالتالي

- إجراء البحث حول المؤسسات الدولية والإصلاحات المالية الدولية بهدف وضع طرائق معيارية لمساعدة أجهزة الرقابة العليا في تقييم الاستقرار المالي والمخاطر التي ستنشأ.

جلسات نقاشية مع كادر GAO و متحدثين خارجيين

الى جانب جلسات المجموعة الفرعية، فقد شمل الاجتماع الذي استغرق يومان ثلاث جلسات نقاشية حول الإصلاح والإشراف التنظيمي المالي: 1) تحدث كادر GAO عن العمل الذي أجري مؤخرا فيما يتعلق بقضايا الإشراف التنظيمي المالي ،2) ناقش خبراء خارجيون من منظمات بحثية وهيئة السندات والتداولات الأمريكية تطور وتحديات الإصلاحات المالية الدولية منذ الأزمة المالية و 3) تحدث ممثلون من صندوق النقد الدولي عن تحديد المخاطر الحاصلة على النظام المالي.

اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية تجتمع في ليتوانيا

اجتماع اعضاء اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية في ليتوانيا لمناقشة الاساليب الخاصة بتطوير وتعزيز افضل الممارسات في مجال الرقابة الداخلية

استضاف مكتب التدقيق الوطني في ليتوانيا اجتماع اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية التابعة للانتوساي في فلينوس، لتوانيا للفترة من 27-28 ايار 2014 . وذكرت السيدة كيدري سفيدن، المدقق العام في ليتوانيا، في خطابها الافتتاحي، " ان مهمة مكتب التدقيق الوطني تكمن في تقييم فاعلية الرقابة الداخلية وتعزيز معايير الحوكمة الرشيدة في القطاع الحكومي. لذلك، فأن عمل اللجنة الفرعية يتسم بالاهمية الفائقة بالنسبة الينا. سيتم استخدام ورقة الدراسة حول الإبلاغ عن الرقابة الداخلية في ضوء نتائج المسح العالمي لسنة 2012، والذي وضعته اللجنة الفرعية في سنة 2013، من اجل تحديث معيار الحوكمة الرشيدة التابع للانتوساي 9110. ومن دواعي سروري ان انوه الى ان مكتب التدقيق التابع لنا اخذ دورا فاعلا من خلال وضع الاستبانة لهذا المسح بالتعاون مع جهاز الرقابة العالي البولندي ." وعمل رئيس اللجنة الفرعية ومكتب التدقيق البولندي Krzyaztof Kwiatkowski.

على تذكير المشاركين بأنه تم تأسيس اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية في سنة 1984 تحت مسمى لجنة الرقابة الداخلية وترأسها مبدئيا جهاز الرقابة العالي الامريكي والذي يعتبر واحدا من أقدم الهيكليات في الانتوساي . شُكلتْ اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية التابعة للانتوساي من اجل تشجيع التنمية وتعزيز أفضل الممارسات في مجال الرقابة الداخلية، وتأسيس المساءلة الادارية المركزة في القطاع العام. وتعتبر اللجنة الفرعية مسؤولة عن العمل بدليل الانتوساي الخاص بالحوكمة الرشيدة (معيار الحوكمة الرشيدة التابع للانتوساي) حول معايير الرقابة الداخلية. وشدد الرئيس Kwiatkowski على اهمية التعاون وتنسيق العمل بين جميع اللجان الفرعية والتي، الى جانب اللجان الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية، تمثل لجنة المعايير المهنية التابعة للانتوساي. ولتحقيق

هذه الغاية، لعب ممثلو اللجان الفرعية الاخرى للجنة المعايير المهنية في الاجتماع الذي اقيم في فيلينوس واعلام المشاركين حول اخر الانجازات والخطط المستقبلية. وكذلك تم دعوة ممثلين من العديد من المؤسسات الاخرى ، مثل IFAC و OECD ووزارات المالية لكل من ليتوانيا وبولندا ، الى الاجتماع .

تعتبر نشاطات اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية جزءا من الهدف الاول للجنة المعايير المهنية التابعة للانتوساي . تستند خطة عمل اللجنة الفرعية للفترة من 2014-2016 على خمس مهام رئيسية محددة من قبل اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية في 2013:

- مسوده معدلة لمعيار الحوكمة الرشيدة التابع للانتوساي 9110 على اساس نتائج المسح الذي تم اجراؤه في 2012.
- مسودة الادلة المعدلة حول ادارة المخاطر (معيار الحوكمة الرشيدة التابع للانتوساي 9130) على اساس نتائج المسح الذي تم اجراؤه في 2012.
- مراجعة معايير الحوكمة الرشيدة التابعة للانتوساي 9100و 9120 و 9140 و 9150 والاقتراح الحالي للتنقيح الممكن .
- دعم معايير الحوكمة الرشيدة التابعة للانتوساي حول الرقابة الداخلية بشكل فاعل
- تطوير القاعدة الالكترونية للجنة الفرعية

تطوع اعضاء اللجنة الفرعية لتنفيذ المهام الفردية لخطة العمل: مراجعة معايير الحوكمة الرشيدة التابعة للانتوساي 9100و 9120 و 9140 و 9150 وكذلك مراجعة معايير الحوكمة الرشيدة التابعة للانتوساي 9110 و 9130 . ستكون الخطوة التالية للجنة الفرعية اعداد اطار زمني مفصل للمراجعة .

واعتبارا من ايار 2014، اصبح للجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية 28 عضوا : بولندا (الرئيس) و النمسا وجزر البهاماس و بنغلاديش وبلجيكيا و بوليفيا و البرازيل و شيلي و جزر كوك وكوستا ريكا و كوبا و مصر و السلفادور و فرنسا و جورجيا و هنغاريا و جامايكا و ليبيا و ليتوانيا وهولندا و عُمان ورومانيا و روسيا الاتحادية و جنوب افريقيا و اسبانيا وتنزانيا واوكرانيا والولايات المتحدة الامريكية ومراقب واحد، مؤسسة المدققين الداخليين .

للمزيد من المعلومات ، يرجى زيارة الموقع الالكتروني للجنة الفرعية لمعاييير الرقابة الداخلية

http://www.Psc-intosai.orglics او البريد الالكتروني لمعايير الرقابة الداخلية ics@nik.gov.pl

مجلس مديري المنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا لدول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يجتمع في بوينس ايرس

حضور 27 ممثلا من تسعة اجهزة رقابية اقليمية لاجتماع مجلس المديرين التاسع والخمسون

في 23 ايار اجتمع اعضاء الجهاز الرقابي العالي لمجلس مديرين منظمة الاولاسيفس في مكتب المدقق العام الوطني في بوينس ايريس ، الارجنتين . حضر هذا الحدث رئيس الاجتماع (الجهاز الرقابي العالي البرازيلي) والسكرتارية التنفيذية (الجهاز الرقابي العالي في شيلي) للمنظمة وكذلك جهاز الرقابة الارجنتيني والبراغواي والبيرو . و وفقا لقدراتهم كممثلين للجان الاولاسيفس و مجاميع العمل والبرنامج الاقليمي ل olacefs-giz ،مثلوا الاجهزة الرقابية العليا لكولومبيا وجمهورية الدومينيكان والمكسيك والاروغواي.

ومن بين اكثر المواضيع علاقة التي تمت مناقشتها البرنامج الاقليمي olacefs-giz والاشراف على ادارة المنظمة والتعديلات على خطط العمل السنوية وموازنة 2014.

ابتدأ العمل من اجل صياغة الخطة الاستراتيجية للفترة من 2017-2022و تم تقديم الاقتراحات من قبل الاولاسيفس للتوليد الذاتي للموارد . تم تقديم وثيقة ستحكم سياسة اتصالات الاولاسيفس، كجزء من الدعم المؤسساتي للمنظمة .

وكذلك ، من اجل تحديث صورتها ورؤيتها ، تم تعريف الادلة من اجل مسابقة تصميم شعار جديد للاولاسيفس. تكون المسابقة مفتوحة لجميع الموظفين الاعضاء في الاجهزة الرقابية العليا في منظمة الاولاسيفس. سيكون اخر يوم للمقالات في 3 اب وسيتلم الفائز مكافأة مالية قدرها 1000 دولار امريكي . يمكن ايجاد قوانين المنافسة على الموقع الالكتروني للاولاسيفس .

وكجزء من خطط التوسع الخاصة بالاولاسيفس ، وافق اعضاء المجلس على تأسيس محكمة الحسابات للمجالس البلدية لدولة باهيا لجمهورية البرازيل الاتحادية . المرحلة النهائية لعملية اقرار الاولاسيفس كعضو ثانوي ستحدث في اجتماع الجمعية العمومية المقبل هذا الخريف .

عالج الاجتماع الحالي منحة الامريكيتين وانشاء شبكة عمل دول امريكا اللاتينية ودول الكاريبي لمكافحة الفساد . توقع مجلس المديرين ، من خلال قرار بوينس ايريس توقيع مذكرة تفاهم مع شبكات العمل الاخرى لتمكين الانطلاق الممكن لشبكة عمل دول امريكا اللاتينية ودول الكاريبي لمكافحة الفساد . في اجتماع الجمعية العمومية الرابع والعشرون لمنظمة الاولاسيفس في كوزكو البيرو في تشرين ثاني.

للمزيد من المعلومات يرجى النقر على الروابط التالية :وثائق الاجتماع التاسع والخمسون لمجلس المديرين في بوينس ايريس 2014

http://www.olacefs.com/olacefs/showproperty/BEA%20Repsitory/olacefs/eventos/2014/Archivos/Consejo_BBAA.htm)

معرض الصور الخاصة بأجتماع مجلس مديرين التاسع والخمسين ،2014 (
(/http://www.flicker.com/photos/olacefs/sets/72157644852776073)

البرنامج التدريبي حول اطار قياس اداء اجهزة الرقابة العليا في مبادرة التنمية الدولية التابعة لاجهزة الرقابة العليا في دول المحيط الهادئ

شارك خمسة وعشرون عضوا من مجموعة اجهزة الرقابة العليا في دول المحيط الهادئ في البرنامج التدريبي لمدة اسبوع واحد حول اطار عمل قياس اداء اجهزة الرقابة العليا للفترة من 28 نيسان الى 2 ايار ، في فيجي . يعتبر اطار قياس الاداء اداة تقييم لمساعدة اجهزة الرقابة العليا في ايصال القيمة والمنافع الى المواطنين. يساعد اطار العمل ايضا على ادارة وقياس والاشراف على اداء اجهزة الرقابة العليا .

اجتماع أعضاء الباساي في فيجي من اجل البرنامج التدريبي الخاص إطار عمل قياس الأداء

يفصل الاطار ايضا المجالات الداخلية والخارجية التي ينبغي ان يتم تدعيم الاجهزة الرقابية العليا فيها للوفاء بمسؤولياتهم التي يحددها التفويض الخاص بهم . وحيث ان المشاركون غارقون في السؤال عن كيفية شمول نطاق اطار العمل ، فقد اقروا بأهميته في قياس اداء الجهاز الرقابي العالي. سلط الاطار الضوء على اهمية الادارة الفاعلة وهياكل الدعم والموارد البشرية المتجاوبة والقيادة والادارة الفاعلة للاتصالات وعلاقات اصحاب المصلحة.

في نهاية البرناج التدريبي ، استلم المشاركون شهادات تثبت انهم مقيمون ومدربون لاطار عمل قياس اداء الجهاز الرقابي العالي . سيتم اضافة المشاركون الى قاعدة بيانات المدرب التي تحتفظ بها مبادرة تنمية الانتوساي.

يعتبر البرنامج التدريبي برنامجا تعاونيا بين PASAI مبادرة التنمية الدولية ، مع تقديم التسهيلات من محكمة الحسابات البرازيلية والبنك الدولي ومكتب التدقيق الخاص بجزر كوك . يتألف البرنامج

التدريبي من جزءين: استخدام اطار العمل و تدريب المدربين لتعليم الاخرين كيفية استخدام هذا الاطار.

لقد كان البرنامج التدريبي مناسبا من حيث التوقيت من اجل اعضاء PASAI حيث انهم يستعدون لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة الحاصة بهم للفترة من 2014-2024 . وعندما تصبح الخطة الاستراتيجية الجديدة سارية المفعول ، يثبت البرنامج التدريبي نجاحه ، حيث يحتاج الاعضاء الى التركيز على تحسين وتعزيز اجهزتهم الرقابية العليا .

ادراج اجهزة الرقابة العليا في جدول اعمال التنمية التابع للامم المتحدة بعد عام 2015

تلعب اجهزة الرقابة العليا دورا اساسيا في اداء الادارة العامة . ويخلق عملهم الشفافية والمسؤولية ويساهم في الحوكمة الرشيدة. وبامكان اجهزة الرقابة العليا ان تطبق تفويضها تطبيقا فاعلا ، في حال ضمان استقلالها بالكامل . وقد تكون الخطوة المهمة نحو تعزيز استقلالية جهاز الرقابة العالي بادراج ادوار اجهزة الرقابة العليا في جدول اعمال التنمية التابع للامم المتحدة مابعد عام 2015 ، ومما يضمن المزيد من الشفافية والمسؤولية في جميع انحاء العالم .

وبناءا على جدول اعمال التنمية اللاحق 2015 تتبنى الامم المتحدة اطار العمل الانمائي العالمي الجديد لنجاح انهاء الاهداف الانمائية الالفية ، سيسهل جدول الاعمال هذا التنمية المستدامة والشاملة. وخلال الاشهر الاخيرة ، تم دعم الامانة العامة للانتوساي الى الاقرار باستقلالية جهاز الرقابة العالي وبناء قدراته في جدول اعمال التنمية الدولي مستقبلا .

وفي تشرين اول 2013 ، التقى الامين العام للانتوساي جوزيف موسر مع الامين العام للامم المتحدة بان كي مون ، واتفقا على اهمية التعاون بين منظماتهم من اجل تعزيز المساءلة في التعاون الانمائي . وخلال انعقاد مؤتمر الانكوساي الحادي والعشرون في بكين في تشرين الاول 2013 ، توصلت مجموعة الانتوساي الى نقاط مشتركة مع تعاون الامم المتحدة .

وفي الندوة التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة حول " التعاون الانمائي الفاعل والمسؤل في مرحلة ما بعد حقبة 2015 " المنعقد في برلين في آذار 2014 ، وفي الجلسة الثالثة عشر للجنة الخبراء للامم المتحدة على الادارة العامة المنعقدة في نيويورك في نيسان 2014 ، فان الامانة العامة اتصلت بموقع الانتوساي ، وكذلك قدمت ورقة مساهمة الى لجنة الخبراء الحكومية الدولية للامم المتحدة حول التمويل الانمائي المستدام وشاركت في النقاشات على الانترنت حول " قياس التقدم في تحقيق الاهداف الانمائية الالفية وما بعدها " و " المراقبة والمساءلة التشاركية " .

ونتيجة" لهذه الجهود ، ايد كل من الرئيس الحالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة مارتين ساجدك ووكيل الامين العام للشؤون الاجتماعية والاقتصادية وو هونغبو على ادراج اجهزة الرقابة العليا وبناء قدراتها في جدول اعمال التنمية للامم المتحدة مستقبلا . كذلك قررت لجنة الخبراء على الادارة العامة بدمج استقلالية جهاز الرقابة العالي وبناء قدراته في استنتاجاته بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والتي تلعب دورا اساسيا في وضع جدول اعمال التنمية ما بعد 2015 .

وفي شهر تموز 2014 ، يشارك الامين العام للانتوساي في منتدى سياسي رفيع المستوى تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من اجل ان يؤيد مشاركات اجهزة الرقابة العليا في التنمية المستدامة. وسوف يؤكد الامين العام جوزيف موسر مرة اخرى على ضرورة استقلالية اجهزة الرقابة العليا والحاجة لبناء قدرات جهاز الرقابة العالي المستدامة وضرورة تحسين نظام المحاسبة . وتم تشجيع اعضاء مجتمع الانتوساي على ان تلعب دور تطالب من خلاله الهيئات المحلية للمساعدة في تاييد جهود الامين العام .

ومع تطورات الاشهر الماضية ، تم الاعتراف بوضوح باهمية استقلالية جهاز الرقابة العالي – كما هو وارد في اعلانات ليما والمكسيك للانتوساي وكرر في قرار الامم المتحدة رقم A/66/209 – وضرورة بناء قدرات جهاز الرقابة العالي . ويعتبر ادراج ادوار اجهزة الرقابة العليا في جدول اعمال التنمية التابع للامم المتحدة ما بعد 2015 الخطوة القادمة الضرورية لزيادة استقلالية اجهزة الرقابة العليا ، ومما يمكن الادارات العامة المهنية ويشجع تزايد الشفافية والمسؤولية في جميع انحاء العالم .

للمزيد من المعلومات زورنا موقعنا على http://www.intosai.org او التعاقد مع الامين العام للانتوساي على الموقع intosai@rechnungsbof.gv.at .

اجتماعات مجلس مبادرة تنمية الانتوساي في أوسلو

اجتماع الأعضاء والمراقبين في اجتماعمجلس مبادرة تنمية الانتوساي في اوسلو النرويج

اصدارات المجلة،ابحث على موقع IDI الالكتروني

http://www.idi.no

اما المعلومات المتعلقة بمبادرة تنفيذ ISSAI (برنامج 3i) يرجى زيارة الموقع:

http;//www.idicommunity.org/3i

عقد مجلس مبادرة تنمية الانتوساي اجتماعا ف
السنوي المنعقد في 4 اذار 2014 . ورحب المجل
،المدقق العام في النريج ، كذلك رئيس مبادرة ت
كيمي ماكايوتي المدقق العام لجنوب افريقيا ورئيس
كمراقب جديد . وتمت الموافقة على تقرير اداء وه
2013 والبيانات المالية 2013 والتقرير السنوي
2013 والخطة التشغيلية 2014-2015 وموا
2014-2015 .وهذه هي المرة الاولى التي قد ت
نتائج قائمة على تقرير الاداء والمساءلة ، كذلك
التشغيلية والموازنة على اساس كل سنتين ،وتك
الموقع:http://www.no

اجريت مناقشات حول قضايا استراتيجية اخرى ف
المدققين العامين ضمن حدود اطار عمل الا
للانتوساي وتمويل مبادرة تنمية الانتوساي والتعاو
اخرى للانتوساي منها لجنة بناء القدرات للانتوسا

إعارة كادر الى مبادرة تنمية الانتوساي من جهاز الرقابة العالي البرازيلي كمساهمة عينية

برنامج 3i في الارابوساي

وقعت كل من محكمة الحسابات الفدرالية في البرازيل ومبادرة تنمية الانتوساي على مذكرة التفاهم فيما يخص اعارة 50% من مدة اعضاء الكادر لغرض دعم تدقيق الاداء ضمن برنامج 3i ، وهذا سيكون مساهمة عينية من جهاز الرقابة العالي البرازيلي والذي سيتحمل تكاليف الرواتب لهذا المنصب.

يأتي هذا بالأضافة الى استعارة مشاركين آخرين بنسبة 50% من المناصب للأمانة العامة المانحة للأنتوساي. و سيتم العمل بهذين الكادرين من قبل جهاز الرقابة البرازيلي. و يوفر ايضاً مكتب المدقق العام النرويجي كادر للأمانة العامة المانحة للأنتوساي مع تغطية نفقات اجوره كمساهمة عينية مماثلة.

مبادرة تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا برنامج(3i) المرحلة 1

توقيع على بنود المبادرة لبرنامج *3i* خلال اجتماع اللجنة التوجيهية الحادي عشر للجنة المعايير المهنية

وقعت مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) على بنود المبادرة لمراحل برنامج (3i) مع لجنة المعايير المهنية (PSC) و اللجنة الفرعية للتدقيق المالي (FAS) و اللجنة الفرعية لتدقيق الاداء (PAS) و اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام (CAS) و قد لخصت اللجنة عملية التفاعل و التعاون مابين لجنة المعايير المهنية واللجان الفرعية الثلاث و و اجراءات التنفيذ المتخذة من قبل مبادرة تنمية الانتوساي في ادارة برنامج (3i). وتضمنت المراحل الادوار و المسؤليات للأطراف المشتركة في تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا و المعطيات و آليات التعاون و مجالات التعاون المستقبلي المحتمل. وقد وقعت هذه المراحل في 23 ايار 2014 في الاجتماع ال 11 للجنة التوجيه الذي عقد في المنامة – البحرين.

مراجعة مبادرة الانتوساي لأعداد معايير لجنة المعايير المهنية

بدات لجنة المعايير المهنية للأنتوساي عملية تقييم و تحسين عمليات وضع معايير الانتوساي لضمان افضل الممارسات في تدقيق القطاع العام. حيث تنفذ عملية التقييم من قبل جهاز الرقابة العالي الدنماركي (رئيس اللجنة) بالتعاون مع رئيس مجموعة العمل المعنية بالتخطيط الاستراتيجي (TFSP) في الجهاز الامريكي و مبادرة تنمية الانتوساي. ان الغرض من هذا التقييم هو معرفة أذا كانت الانتوساي تمتلك قدرات ووسائل تقتضي تعريف وتاثير المعايير الدولية المستقبلية لتدقيق القطاع العام . وستهيء مبادرة التنمية مراجعة مكتبية لاستخدام المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا كمجموعة من معايير التدقيق لأجهزة الرقابة العليا. وسيتضمن هذا تقييماً حول كيفية توجيه المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا لقضايا معينة تتعلق بتفويض ووظيفة اجهزة الرقابة العليا و التجارب المستخلصة من جهود التنفيذ.

عقد اجتماع مراجعة نتائج تدقيق الاداء 3i

التقى الخبراء و المستشارين المختصين بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا من البرازيل- رئيس اللجنة الفرعية لتدقيق الاداء و اجهزة الرقابة في الهند وبنغلاديش و مقدونيا و افريقيا الجنوبية في اوسلو – النرويج للفترة من 10 -16 نيسان 2014 وذلك لمراجعة معطيات برنامج 3i و التي تم تطويرها لتدقيق الاداء، حيث تم تعديل ادوات تقييم التزام المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا لتدقيق الاداء (iCAT) لتشمل متطلبات المستوى 3.

كتيب تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا – تدقيق الالتزام المتطور

التقى الخبراء و المستشارين المختصين بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا من النرويج رئيس اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام و اجهزة الرقابة العليا في غرينادا و باكستان و ليسوتو و جزر ساموا و تركيا و ليتوانيا في دولة الامارات العربية المتحدة- ابو ظبي للفترة من 10-28شباط 2014 لتحسين مسودة كتيب تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا لتدقيق الالتزام. تعد مسودة الكتيب احدى (المنافع العامة العالمية) والتي يتحتم تطويرها كجزء من برنامج 3i. وخلال الاجتماع ايضا ،تم تطوير الدورة الالكترونية الثانية (تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا لتدقيق الالتزام) كما قدمت الامانة العامة للجنة الفرعية لتدقيق الالتزام حلقة دراسية ليومين حول تدقيق الالتزام كجزء من الاجتماع.

اجتماعات مراجعة نتائج 3i- التدقيق المالي وتدقيق الالتزام

اجتمع خبراء و موجهي المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا وهم كل من اللجنة الفرعية للتدقيق المالي (FAS) اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام (CAS) رئيساً و اجهزة الرقابة العليا في بوتوان وجورجيا و ليتوانيا في دولة الامارات العربية المتحدة – ابو ظبي للفترة من 17-21 شباط 2014 لمراجعة ادوات تقييم التزام المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا لتدقيق الاداء (iCAT) حيث يحتوي المحدث منه على متطلبات المستوى ال 3 للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا.

ورشة عمل ادارة 3i للأدارة العليا لأجهزة الرقابة العليا في (OLACEFS) منظمة مؤسسات التدقيق العليا في امريكا الجنوبية و جزر الكاريبي

أُطلق برنامج 3i في منظمة مؤسسات التدقيق العليا في امريكا الجنوبية و جزر الكاريبي(OLACEFS) تزامنا مع ورشة عمل ادارة 3i للأدارة العليا لأجهزة الرقابة العليا. 50 ممثل للأدارة العليا من 19 جهاز رقابة عالي مشارك في ورشة العمل و التي عقدت في البرازيل- برازيليا للفترة من 27-28 اذار 2014حيث ناقش المشاركون قضايا استراتيجية للأطراف المشتركة في تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا و يشاركون تحديات و خبرات التنفيذ. و يوقع اعضاء الساي 19 كشف التزام بعد استيعابهم منتجات 3i مع منظمة مؤسسات التدقيق العليا في امريكا الجنوبية وجزر الكاريبي ومجموعة عمل تطبيق معايير التدقيق الدولية في اجهزة الرقابة العليا لمنظمة مؤسسات التدقيق العليا في امريكا الجنوبية و جزر الكاريبي (GTANIA) و مبادرة تنمية الانتوساي لتنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا.

ورشة عمل الانتوساي حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات (WGITA)- برنامج تنمية القدرات لمبادرة تنمية الانتوساي حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات

يعد برنامج تنمية القدرات حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات جهدا تعاونيا مابين مجموعة ورشة عمل الانتوساي حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات (WGITA) و مبادرة تنمية الانتوساي. و يشارك مائة واثنتا عشر مشارك من 41 جهاز رقابة في الدورة المباشرة عبر الانترنيت حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات بداية 2 حزيران 2014.

برنامج مبادرة تنمية الانتوساي مابين الاقاليم حول تعزيز الرقابة العامة و تدقيق اطر عمل الاقتراض و الاقراض السيادي.

بدات مبادرة تنمية الانتوساي برنامج تنمية قدرات مابين الاقاليم حول تدقيق الدين العام ، مع التأكيد على تعزيز الرقابة على القطاع العام و تدقيق اطر عمل الاقتراض و الاقراض السيادي، وسيتضمن هذا البرنامج 15 جهاز رقابي من اقاليم الانتوساي المتحدثة باللغة الانكليزية و 9 اجهزة من الاقاليم المتحدثة باللغة الاسبانية ويمثل كلاهما البلدان المقرضة والمقترضة.

و قد عقد اجتماع للفترة 19-22/ايار / 2014 في كوالا لامبور –ماليزيا مابين اجهزة الرقابة الناطقة باللغة الانكليزية و بعض اصحاب المصالح. اضافة الى مؤتمر الامم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD) بالأشتراك مع مبادرة الانتوساي لهذا البرنامج، مع الضيوف المتحدثين من البنك الاحتياطي من الهند وبمشاركة شركة ديلويت ايضاً، وبحضور 38 مشارك من 15 جهاز رقابة، وتوقع اجهزة الرقابة العليا المشاركة اتفاقية تعاون من مبادرة تنمية الانتوساي.

برنامج شهادات مبادرة تنمية الانتوساي –عربوساي لتدريب المختصين

يشارك 37 مشترك من 14 جهاز رقابة في ورشة تدريب المدربين لمبادرة تنمية الانتوساي – عربوساي و المنعقدة في الكويت للفترة 15-20 ايار 2014. تعد ورشة العمل هذه احد مكونات " برنامج منح شهادة تدريب الاختصاصيين". حيث يتلقى المشاركين دورات تدريبية حول عملية الإعداد والتطوير وفي تنسيق المهارات. وسيعد المشاركين دورة تدريبية من يوم واحد تناقش المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSALs فضلاً عن مستلزمات التقييم في أجهزتهم الرقابية المعنية وإلقاء الدورة على مجموعة من المدققين.وبعد التقييم ، سيتم المصادقة على المرشحين الناجحين كمتخصصي تدريب لمبادرة تنمية الانتوساي IDI.

برنامج الدعم المشترك للجنة بناء القدرات CBC ومبادرة تنمية الانتوساي IDI

اجتماع تخطيط التدقيق الخاص بالتدقيق التعاوني لإيرادات الدوائر

يعد هذا الاجتماع جزءاً من برنامج الدعم المشترك للجنة بناء القدرات CBC ومبادرة تنمية الانتوساي IDI الذي يشمل أجهزة الرقابة العليا من جزر البهاما، بربادوس وغرينادا وسانت لوسيا، وغيانا، وجامايكا من منطقة الكاروساي. عقد الاجتماع للفترة من 24-28 آذار 2014، في بربادوس. كما أُعدت خطط التدقيق الاولية وشُكلت لجنة التنسيق الإقليمية.

اجتماعي التخطيط المسبق وتخطيط التدقيق الخاص بالتدقيق التعاوني للصناعات الاستخراجية.

مجموعة المشاركين في اجتماع تخطيط التدقيق المنعقد في كينيا

شارك في اجتماعات التخطيط لبرنامج الدعم المشترك للجنة بناء القدرات ومبادرة تنمية الانتوساي الاجهزة الرقابية العليا من كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا من منطقة الافروساي للدول الناطقة باللغة الانكليزية AFROSAI-E.حيث عُقد اجتماع التخطيط المسبق في شهر شباط للفترة من 24-28 عام 2014 في بريتوريا / جنوب افريقيا.كما نوقش نطاق البرنامج مع أصحاب المصلحة بما فيهم فريق العمل التابع للانتوساي حول تدقيق الصناعات الاستخراجية و AFROSAI-E. ولقد عقد اجتماع تخطيط التدقيق في شهر نيسان للفترة من 7-11عام 2014 في كينيا.

ورشة عمل تنفيذ دليل لجنة بناء القدرات حول زيادة استخدام تقارير التدقيق وأثرها.

عُقدتْ ورشة العمل هذه، باعتبارها جزءاً من برنامج الدعم المشترك للجنة بناء القدرات CBC ومبادرة تنمية الانتوساي IDI ، في بنما لمنطقة OLACEFS للفترة من 17-21 اذار 2014.حيث عمل 27 مشارك من الأجهزة الرقابية العليا للبرازيل وشيلي وكوستاريكا والأكوادور وهندوراس والمكسيك وبنما وفنزويلا مع 7 مدربين من الأجهزة الرقابية العليا للبرازيل وشيلي وكوستاريكا وبنما. حيث طورت قدرات المشاركين عملية صياغة الإستراتيجيات التي تعمل على تعزيز العلاقة بين الأجهزة الرقابية العليا وأصحاب المصالح الخارجيين لزيادة استخدام وتأثير تقارير التدقيق الخاصة بهم.

اجتماع الإبلاغ الخاص بتدقيق الأداء التعاوني الخامس للدين العام

عقد هذا الاجتماع للفترة من 17-22اذار 2014 في كوك ايلند.أذ يتضمن البرنامج الأجهزة الرقابية العليا في ولايات ميكرونيزيا الاتحادية FSM لكوسراي والوطنية وبوهنباي وجزر كوك وفيجي وجزر مارشال وساموا. ونوقش تقارير تدقيق المشروع ووضعت اللمسات الأخيرة لتقديمه إلى جهاز الرقابة العالي.

اجتماع التخطيط للتدقيق التعاوني الأول الخاص بمشاريع الدعم الخارجي

عقد هذا الاجتماع في تونغا للفترة من 27 آذار لغاية 2 نيسان 2014. وتشارك في البرنامج الأجهزة الرقابية العليا من جزيرة كوك وفيجي وكيريباتي وساموا وتونغا وتوفالو. بناء على دراسة أولية تم وضع اللمسات الأخيرة على تقارير تدقيق المشروع.

دورات تدريبية خاصة بإطار قياس أداء جهاز الرقابة العالي

عقدت الدورة التدريبية الخاصة بإطار قياس أداء جهاز الرقابة العالي SAI PMF في ثيمبو/ بوتان في كانون ثاني للفترة من 27-31.إذ شملت 37 مشاركاً من الأجهزة الرقابية العليا (الأعضاء في الاسوساي) وبعض الوكالات المانحة. كما عقدت دورة أخرى حول SAI PMF في المملكة العربية السعودية للفترة من 2-6اذار 2014. والتي تضمنت 31 مشاركاً. وقد استضافت مبادرة تنمية الانتوساي IDI ومكتب التدقيق العام للمملكة العربية السعودية هذه الدورة وبدعم من أمانة الاربوساي.

ولقد عقدت الدورة التدريبية الخاصة SAI PMF للمانحين في منشات تدريب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID في العاصمة واشنطن في شهر آذار للفترة من 17-19 عام 2014.وكانت هذه الدورة بضيافة تنمية الانتوساي IDI و USAID.وحضر الدورة واحد وعشرون مشاركاً. كما تم أجراء برنامج تدريبي في أوسلو / النرويج في شهر أيار للفترة من 12-16 عام 2014 بمشاركة مكتب المدقق العام للنرويج. حضر البرنامج أربعين مشاركا من الأجهزة الرقابية العليا والمنظمات المانحة للبرنامج.

"العمل مع الأجهزة الرقابية العليا SAI" دورة تدريبية تعنى بكادر وكالة التنمية الدولية.

ادارت أمانة تعاون المانحين والانتوساي وبنجاح دورة "العمل مع الأجهزة الرقابية العليا " المعنية بكادر وكالة التنمية الدولية. حيث عقدت الدورة للفترة من 5-7 أذار 2014 في مدينة كريستال بولاية فرجينيا، باستضافة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.ولقد شارك عشرين مؤسسة في هذه الدورة بما فيها كادر من بنك التنمية للبلدان الأمريكية و UNDESA و UNDP و USAID و البنك الدولي؛ والشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية وخلص إلى أن هذه الدورة قد حققت أهدافها الرامية إلى تبادل المعرفة مع أقرانهم ومعرفة المزيد عن الأجهزة الرقابية العليا.

الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي IDI

لمناقشة أي من القضايا التي أثيرت في هذا العدد من تحديث IDI، يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

البريد الالكتروني: idi@idi.no

الموقع الالكتروني: http://www.idi.no

ابرز أحداث الانتوساي لسنة 2014

ايلول	اب	تموز
9-11 اجتماع لجنة بناء القدرات ، ليما ، بيرو 16-17 اجتماع لجنة توجيه التعاون المانحة والانتوساي، باريس، فرنسا 18 الاجتماع العاشر للجنة الادارية والمالية 23-24 الاجتماع السابع والأربعون لمجلس إدارة الاسوساي ، موسكو، روسيا الاتحادية 25-27 المؤتمر الثاني للاوروساي – الاسوساي ، موسكو، روسيا الاتحادية	18 الاجتماع الحادي عشر لمجلس إدارة الباساي، ابا،ساموا 19-22 المؤتمر السابع عشر للباساي ، ابا،ساموا	
كانون اول	**تشرين ثاني**	**تشرين اول**
	5-7 الاجتماع السادس والستون لمجلس ادارة الانتوساي ، فينا، النمسا 17-18 اجتماع اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام، أوسلو، النرويج 24-28 الاجتماع الرابع والعشرون للجمعية العمومية الاولسفي،كوزكو، بيرو	7-8 الاجتماع الثامن لمجموعة عمل مكافحة الفساد وغسيل الأموال العاصمة واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية 14-15 الاجتماع السادس للجنة التوجيهية الخاصة بلجنة تبادل المعرفة وخدمات المعلومات ، القاهرة ، مصر 22-24 مجموعة عمل الدين العام،سيئول، جمهورية كوريا

ملاحظة المحرر: ان الغرض من نشر هذه المفكرة هو دعم إستراتيجية التواصل في الانتوساي، وكوسيلة لمساعدة أعضاء الانتوساي على تخطيط وتنسيق جداول أعمالهم. وسيشمل هذا الباب الدوري من المجلة ما يقام من أنشطة في سائر أنحاء الانتوساي، فضلا عن الأنشطة الإقليمية مثل المؤتمرات والاجتماعات العامة واجتماعات مجالس الإدارة. وبسبب ضيق المساحة، ستدرج العديد من الدورات التدريبية والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها المناطق وفقا للمساحة المتاحة.وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسكرتارية العامة لكل مجموعة عمل إقليمية.

ولمعلوماتٍ أوفر أطلع على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.intosai.org/regional-working-groups.html

INTOSAI